الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات التحليل المالي

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة–386–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبان:

- قواسم بثينة
- غرارة ياسمين

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- بوعكاز سميرة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- زاوي صورية	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- بوعكاز سميرة	- أستاذ محاضر -ب-	مقررا	بسكرة
- بوسكار ربيعة	- أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022–2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات التحليل المالي

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة–386–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبان:

- قواسم بثينة
- غرارة ياسمين

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- بوعكاز سميرة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- زاوي صورية	- أستاذة تعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- بوعكاز سميرة	- أستاذ محاضر -ب-	مقررا	بسكرة
- بوسكار ربيعة	- أستاذة تعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022–2023

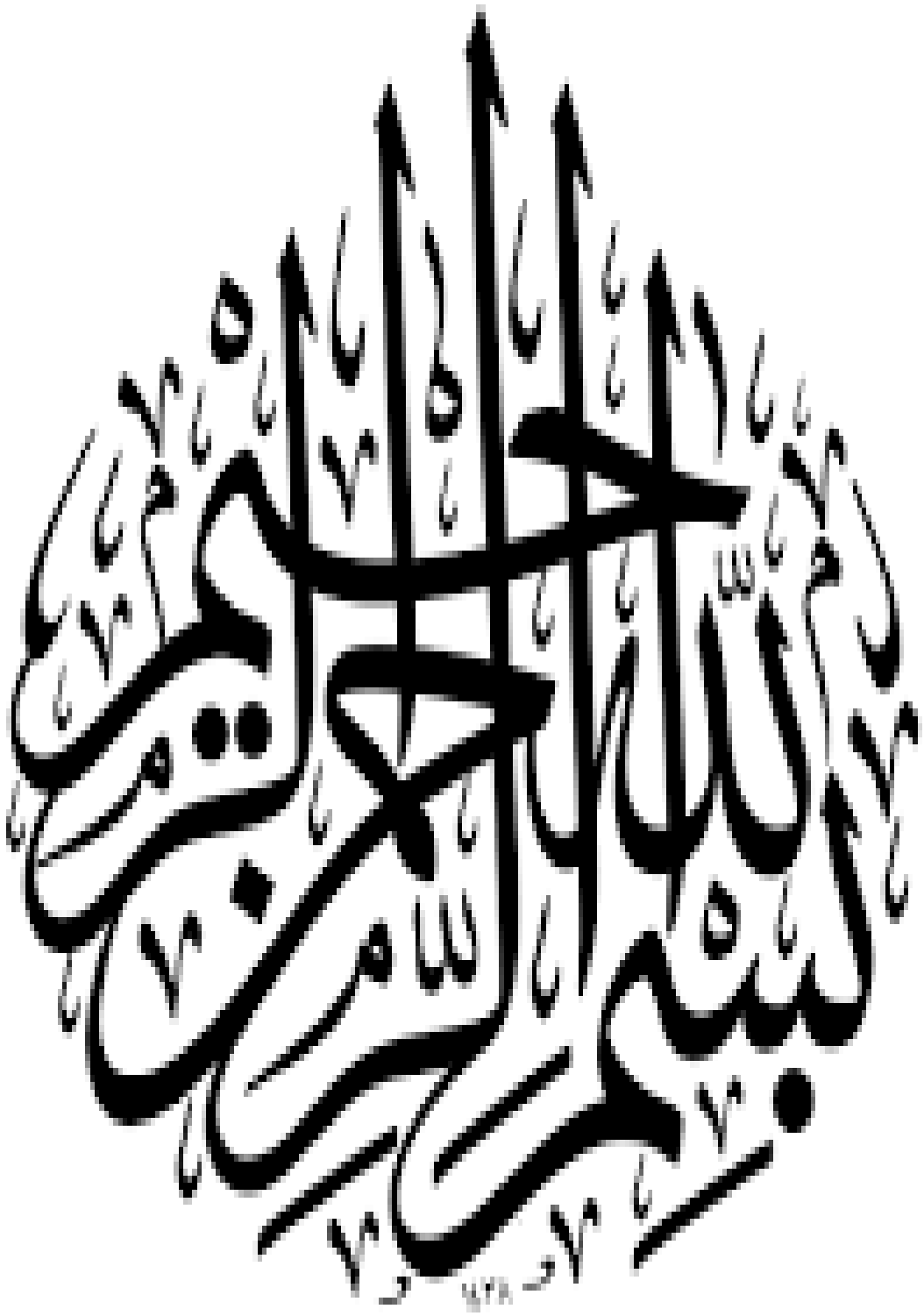

2023
إهـــداء
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك
ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
وصلى الله على نبينا وحبيبنا وشفيعنا خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين
محمد صلى الله عليه وسلم تسليماً
إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب
امي الحبيبة حفظها الله
إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار
أرجو من الله ان يرحمك وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها
والدي العزيز رحمه الله
إلى كل اخوتي واختي
إلى عائلتي وكل من ساندني
بثينة

إهـــداء

"الحمد لله سبحانك لا نحصي ثناء عليك كما أثنيت على نفسك خلقت فأبدعت أعطيت فأفضت، فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين خاتم الأنبياء ومعلم المعلمين نبينا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من أنارت طريقي بالنصح والإرشاد بحسن بيانها

أمي الغالية أطال الله في عمرك

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبي الغالي أدامك الله تاجا فوق رأسي

إلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومنهم تعلمت المثابرة والاجتهاد

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد سندي في الحياة اخوتي حفظهم الله ورعاهم

إلى عائلة زوجي الموقرة هم لي عائلة بعد عائلتي رزقني الله قلوبا كانت وستكون لي خيرُ مستقرًا وأحسن مقاماً

إلى من تحلو بالأخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الأخوة صديقاتي

وأتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان الأستاذة بوعكاز سميرة

التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة التي لها الفضل الكبير في هذا العمل

ولا ننسى كل أساتذتنا ومعلمينا بجميع الأطوار جزاهم الله كل خير

ياسمين

شكـــر وعرفـــان

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُل اعْمَلُوا فَسَيَرَى الله عَمَلَكُم وَرَسُولَهُ وَالمؤمنُونَ"

الحمد لله الذي يسر لنا البدايات وأكمل لنا النهايات وبلغنا الغايات

الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله

اللهم انفعنا بما علمتنا واجعله حجة لنا لا علينا

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة

كما نخص بالشكر إلى الأستاذة المشرفة: بوعكاز سميرة

التي ساعدتنا على انجاز بحثنا

كما نخص بالشكر كل من مدنا بيد العون من قريب او بعيد ونشكر أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبية

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد

والعفاف والغنى وان يجعلنا هداة مهتدين

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري بولاية بسكرة في الفترة الممتدة ما بين (2021-2020).

معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج.....) وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- القوائم المالية تعكس نشاط البنك وأدائه.
- استخدام مؤشرات التحليل المالي والنسب المالية لبنك الوطني الجزائري.
- يقوم تقييم الأداء المالي على معرفة وضع الشركة المالي، ووصف الأساليب التي يتم استخدامها لدراسة مجموعة من المتغيرات، ويقاس بالمؤشرات المالية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، الأداء المالي، مؤشرات التحليل المالي.

Summary:

This study to highlight the role of financial statement analysis in evaluation the financial performance in the Algerian National Bank in the state of Biskra in the period between (2021-2020).

Relying on the descriptive approach in the theoretical aspect, and the case study approach in the pratical aspect, and the order to know the field impact of this study, we applied the tools and methods of financial analysis on the financial statement of the institution (budget, result accounts schedules……), and we reached the following results:

- Financial statements reflect the Bank's activity and performance.
- Use of financial analysis indicators and financial ratios of the Algerian National Bank.
- Assessing financial performance is based on knowledge of the company's financial situation, describing the methods used to study a range of variables, and measured by financial indicators.

Keywords: financial statements, financial performance, financial analysis indicators.

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وظائف البنوك التجارية	6
02	تقييم الأداء المالي	10
03	إجراءات الحد من مخاطر البنوك التجارية	16
04	الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي	27
05	مكونات القوائم المالية	29
06	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	70
07	الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة–386–	75
08	أعمدة بيانية تمثل مؤشرات التوازن المالي بالنسبة للبنك	81

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية	32
02	الميزانية المالية المختصرة	33
03	حساب النتائج حسب الطبيعة.	34
04	حساب النتائج حسب الوظيفة.	35
05	تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.	36
06	تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	38
07	تغير الأموال الخاصة	40
08	تطور التثبيتات وأصول مالية غبر الجارية.	41
09	جدول الاهتلاكات	42
10	جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.	42
11	جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة).	43
12	جدول المؤونات	43
13	كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	44
14	أصول البنك الوطني الجزائري للفترة 2020–2021	76
15	خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2020–2021	78
16	جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2020–2021	80
17	تقييم الأداء المالي للبنك بمؤشرات التوازن المالي للفترة 2020–2021	79
18	نسبة الربحية خلال الفترة 2020–2021	80
19	نسبة المردودية خلال الفترة 2020–2021	80
20	نسبة الهيكلة خلال الفترة 2020–2021	81
21	نسبة السيولة خلال الفترة 2020–2021	81

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الاهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ-د
الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	1
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	3
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها	3
المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية ووظائفها	4
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	6
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	6
المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته	8
المبحث الثالث: معايير مؤشرات تقييم كفاءة الأداء في للبنوك التجارية	11
المطلب الأول: معايير تقييم لأداء المالي في البنوك التجارية	11
المطلب الثاني: المخاطر التي قد تواجه البنوك التجارية	12
المطلب الثالث: إدارة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية	14
خلاصة الفصل الأول	17
الفصل الثاني: عموميات حول التحليل المالي	18
تمهيد الفصل الثاني	19
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي	20
المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي وأهم مراحله	20
المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي ومنهجيته	21
المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي، أهم مجالاته، الاطراف المستعملة والمستفيدة منه	23
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي	28
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	28

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية	49
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المردودية	61
خلاصة الفصل الثاني	62
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة –386–	63
تمهيد الفصل الثالث	64
المبحث الأول: البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري	65
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري	65
المطلب الثاني: مهام وخدمات البنك الوطني الجزائري	66
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	70
المبحث الثاني: البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة–386–	74
المطلب الأول: تعريف وكالة بسكرة رقم 386 وهيكلها التنظيمي	74
المطلب الثاني: وظائف وأهداف وكالة بسكرة –386	75
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشرات التحليل المالي	76
المطلب الأول: عرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة–386–	76
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA	78
خلاصة الفصل الثالث	82
الخاتمة	83
قائمة المراجع	87
الملاحق	92

المقدمة

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم على التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث تلعب دورا هاما في توفير التمويل اللازم لذلك. ورفع كفاءة الاقتصاد كما أن الهدف الأساسي للبنوك التجارية هو تحقيق أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال العمل على استغلال كافة موارده بكفاءة وفعالية. ومن بين أهم أهداف البنوك التجارية: تحقيق الربحية وتوفير السيولة وتحقيق الأمان لتعزيز ثقة الزبائن بالبنك.

والبنوك التجارية تعمل من أجل تسهيل معاملات على أساليب الثقة حيث تعمل بين البنك والعميل، إذ تعمل على جميع المدخرات من أصحاب الفائض المالي وتقديمها لأصحاب العجز المالي في شكل قروض، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية مختلفة للمؤسسات الاقتصادية.

وتعتبر أهمية تقييم الأداء المالي المصرفي نابعة من أهمية البنك في التنمية الاقتصادية وذلك لما يتميز به البنك من ضخامة الأموال التي تتعامل بها وسرعة دوران والأموال المودعة وما يترتب عليه من ضرورة التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت لمواردها وتحقيقها أفضل النتائج بأقل التكاليف.

ومن أجل معرفة مدى تحقيق الأرباح لابد من إدارة البنك أن تقوم بعملية تقييم أدائها المالي بصفة دورية، وذلك من أجل تحديد مركزها المالي ومعرفة وضعيتها المالية والعمل على تحسينها، كما تعد عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من أهم الوظائف الإدارية، حيث يوجد العديد من الأدوات الخاصة بهذه العملية، وتعد مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أكثرها استخداما وشيوعا تتميز بسهولة الاستخدام وسهولة تحليل نتائجها.

1- الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي:

كيف تساهم مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة؟

2- الأسئلة الفرعية:

ومن السؤال الرئيسي نطرح عدة أسئلة فرعية:

- ما هو تقييم الأداء المالي؟ وماهي أدوات التحليل المالي التي يتم استخدامها لتقييم أداء البنوك التجارية؟
- الى ماذا يهدف تقييم أداء البنك التجاري؟
- ماهية البنوك التجارية؟ وأهم وظائفها؟
- ماهي المؤشرات التي يستخدمها البنك محل الدراسة البنك الوطني الجزائري -وكالة بسكرة-؟

3- الدراسات السابقة:

1) دراسة (لعراف زاهية 2019-2020) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، أطروحة الدكتوراه، هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال تحليل نسب السيولة والربحية المحسوبة من القوائم المالية للبنك محل الدراسة -بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة (2011-2017)

وقد توصلت خلال دراستها الى جميع نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني أن البنك قادر على الوفاء لالتزاماته المالية، وجميع نسب الربحية في البنك مرتفعة وهذا يعني أن البنك في وضعية جيدة.

2) دراسة (حمودي يمينة ودريد سلمى 2018-2019) بعنوان: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMLES، مذكرة لنيل شهادة ماستر، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الملامح الأساسية لتقييم الأداء ودوره في نجاح مختلف أوجه نشاط البنك التجاري ومعرفة المؤشرات المكونة لمعيار CAMLES التي يمكن اعتمادها كمعيار لتقييم أداء البنك. وقد توصلت خلال دراستها الى تحقيق البنك سيولة لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل مما يدل على امتلاك الإدارة الخبرة الكافية.

4) فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية:

تساهم مؤشرات التحليل المالي بشكل كبير في تقييم كفاءة الأداء للبنوك التجارية.

الفرضيات الفرعية:

- يساهم تقييم الأداء المالي للبنوك في تحقيق حسن سير استخدام الموارد المتاحة وتقييم مدى فعالية وكفاءة استخدام الأموال.
- استخدام أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية تمكن من اكتشاف الأخطار التي من ممكن ان تواجه البنوك ومحاولة إدارتها.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- التعرف على البنوك التجارية
- الموضوع له علاقة بتخصصنا.
- توفر المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع.
- أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

6- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع وهو المنهج الوصفي التحليلي للفصول النظرية من خلال الاستعانة بالمراجع العربية والأجنبية، لاعتباره مناسبا للتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة لتقييم أداء البنك الوطني الجزائري، من خلال ابراز أهم قوائمه المالية والمؤشرات التي يستخدمها لتقييم أدائه المالي.

7- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على كيفية تقييم الأداء المالي البنوك التجارية.
- التعرف على البنوك التجارية واهم خصائصها ووظائفها.
- ابراز أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

8- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة على أن مؤشرات التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تقييم أداء البنك التجاري، عن طريق تحليل القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج)، اذ انها تساعد على تشخيص الوضع المالي للبنك ومدى سلامة أوضاعه المالية.

9- هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسيين الفصل الأول بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ويقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وينقسم الى مطلبين. أما في المبحث الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أما فيما يتعلق بالمبحث الثالث معايير مؤشرات تقييم كفاءة الأداء في البنوك التجارية. بالنسبة للفصل الثاني عموميات حول التحليل المالي تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كل مبحث يقسم الى ثلاث مطالب المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والمبحث الثاني تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي. وفي الفصل الثالث والأخير كان للدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري -وكالة بسكرة-386- وقسمناه الى ثلاث مباحث المبحث الأول البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري أما المبحث الثاني البطاقة الفنية ل-وكالة بسكرة- أما المبحث الثالث عنوانه تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشرات التحليل المالي.

الفصل الأول

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمهيد الفصل الأول:

إن الهدف الأساسي للبنوك التجارية هو تحقيق أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال العمل على استغلال كافة موارده بكفاءة وفعالية. ومن أجل معرفة مدى تحقيقه للأرباح فلا بد من إدارة البنك أن تقوم لعملية تقييم لأدائها المالي بصفة دورية، وذلك من أجل تحديد مركزها المالي ومعرفة وضعيتها المالية والعمل على تحسينها.

كما تعد عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من أهم الوظائف الإدارية، حيث يوجد العديد من الأدوات الخاصة بهذه العملية، وتعد النسب المالية أكثرها استخداما وشيوعا كونها تتميز بسهولة الاستخدام وبسهولة قراءة النتائج وتحليلها.

وبناءًا على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق الى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

المبحث الثالث: معايير مؤشرات تقييم كفاءة الأداء في للبنوك التجارية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يعد الأداء المالي العنصر الأساسي في البنوك التجارية، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل التكاليف، وحتى تتمكن من معرفة مدى تحقيقها لهاته الأهداف تلجأ البنوك إلى القيام بعملية تقييم الأداء المالي وذلك من خلال الاعتماد على عدة أدوات، والتي تعد النسب المالية أكثرها استخداما وشيوعا. لذا سنتطرق في هذا الجانب إلى مفاهيم عامة حول الأداء المالي وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها

أولا: تعريف البنوك التجارية

هناك عدة تعريفات للبنوك التجارية أهمها:

1. البنوك التجارية هي "إحدى مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل في النقود بأشكالها المختلفة، ويكون عملها الأساسي وبصفة معتادة قبول الودائع بأنواعها لاستعمالها في عمليات مصرفية ائتمانية تمويلية سواء داخلية أو خارجية ويندرج تحت هذا خصم الأوراق التجارية، وشراء وبيع الأوراق المالية، ومنح القروض والمتاجرة في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة وغيرها مما يقضي به العرف وتطور النشاط الاقتصادي على أنه من أعمالها ساعية في ذلك إلى تنمية الادخار والاستثمار، مراعية تقديم أقصى ما يمكن تقديمه لعملائها من خدمات مصرفية متطورة بأقل تكلفة ممكنة، آخذة في الاعتبار دائما الموازنة بين الربحية والسيولة في إدارة عملياتها. (رمضان ، تركي ، و محمد العسكر، 2011، صفحة 29)
2. كما عرف التشريع الفرنسي البنك على أنه "تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية". (محمد و عبد الرزاق، 2009، صفحة 17)
3. كما ان البنوك التجارية هي "البنوك التي تزاول الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات. (خالد محمد، 2011/2010، صفحة 14)

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص نذكر منها:

1. بالنسبة لمبدأ التدرج تعتبر البنوك التجارية مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الهرمي للجهاز المصرفي لا يسبقها في ذلك إلى البنك المركزي.
2. البنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدرة استطاعة السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، وما يترتب عن ذلك من تعدد في عملياتها وإدخال المنافسات بين أعضائها.

3. إن وحدات النقد التي تخلقها البنوك التجارية متعددة ومتباينة سواء من حيث المصدر والقيمة وتخضع القروض التي تصدرها هذه البنوك لأسعار الفائدة تختلف في الزمان والمكان وهي نقود ليست نهائية أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية.
4. السعي الى تحقيق الأرباح من خلال جمع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها او للآخرين. فهي مشاريع استثمارية هدفها تعظيم الأرباح بالإنفاق على النشاط اقل تكلفة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة لشركات أو هيئات. (فاروق، الطبعة الأولى2014، صفحة 290)

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية ووظائفها

الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية

إن الهدف الرئيسي للبنوك التجارية ينحصر في ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1. الربحية:

حيث أن الهدف من الربحية هو تعظيم العائد على حقوق الملكية حيث تتجه الإدارة دائما لتحقيق الأرباح عن طريق زيادة في قبول الودائع وإعطاء القروض والاستفادة من فرق الفائدة المتحقق من هذه العملية. (احمد، 2017، صفحة 11) كما أنه من المعروف أن فوائد الودائع تشكل جزء من نفقات النشاط المصرفي للبنوك التجارية، فضلا عن التزام تلك البنوك بدفع هذه الفوائد سواء حقق البنك ارباحاً ام لم يحقق، ويفرض هذا الوضع على البنوك التجارية تحقيق أقصى ربح من خلال زيادة الإيرادات فأي انخفاض بسيط في الإيرادات كفيل بإحداث تخفيض أكبر في الأرباح وفقا لمفهوم الرفع المالي. (عطاوي، 2020-2021، صفحة 34)

2. السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة. (سامر ج.، 2009، صفحة 20)

3. الأمان:

يجب على البنك أن يوفر الأمان للمودعين وذلك عن طريق عدم تعريضه لخسائر القروض وخسائر الرأسمالية، لذلك يجب على البنك توفير الحماية والأمان من خلال التوسع بالمشاريع ورأس المال. (احمد، 2017، صفحة 11)

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة

أولا: الوظائف التقليدية:

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها. حيث تقوم البنوك التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة وتشكل هذه الودائع إلى (ودائع تحت الطلب، ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع ادخارية، مورد الصرف التجاري). (كموم، 2018، صفحة 30)

2. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمان، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي: (السنهوري، 2013، صفحة 84)

أ/ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

ب/ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

ج/ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

د/ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

هـ/ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.

و/ توفير الخزائن الخاصة (صناديق الإيداع) لحفظ الممتلكات الثمينة.

ثانيا: الوظائف غير التقليدية (الحديثة): الخدمات الحديثة هي مجموعة من الخدمات المصرفية التي قدمت للسوق المصرفي حديثا بواسطة بعض البنوك وليس كل البنوك، وقد تظهر وتستمر لفترة ثم تختفي من السوق، أو قد يتغير شكل تقديمها، كما لا يشترط أن تقدم لكل العملاء بالبنك، وعليه فإنها تتمتع بالخصائص التالية: (ذبيح و كمال، 2020/2019، صفحة 12)

- خدمات تقدمها بعض البنوك وليس كل البنوك العاملة في السوق المصرفي.
- خدمات لا تؤدى باستمرار، إذ تظهر وتختفي من السوق خلال فترة قصيرة من الزمن.
- لا يشترط أداؤها لكل العملاء بالبنك.

يعضها يخرج من عن دائرة الأعمال المصرفية كتأجير الآلات.

- قد لا تحتاج إلى أي نوع من التمويل للقيام بها، كإدارة الأموال ومشروعات العملاء من قبل البنك. وأبرز هذه الخدمات ما يلي:

* تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.

* المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.

* التحصيل والدفع نيابة عم الغير.

* تأجير الخزائن الحديدية، حيث تقوم البنوك بتوفير خزائن حديدية مختلفة الأحجام يستأجرها العملاء لحفظ المجوهرات والمستندات والوثائق الهامة الأخرى. (رمضان ، تركي ، و محمد العسكر، 2011، صفحة 39)

* البطاقات الائتمانية بحيث تقوم البنوك التجارية بإصدار بطاقات يقوم العميل باستخدامها لسحب مبالغ نقدية من حسابه وذلك من خلال جهاز خاص بذلك، واستخدامها كذلك في دفع المشتريات من خلال السحب النقدي.

الشكل رقم (1): وظائف البنوك التجارية

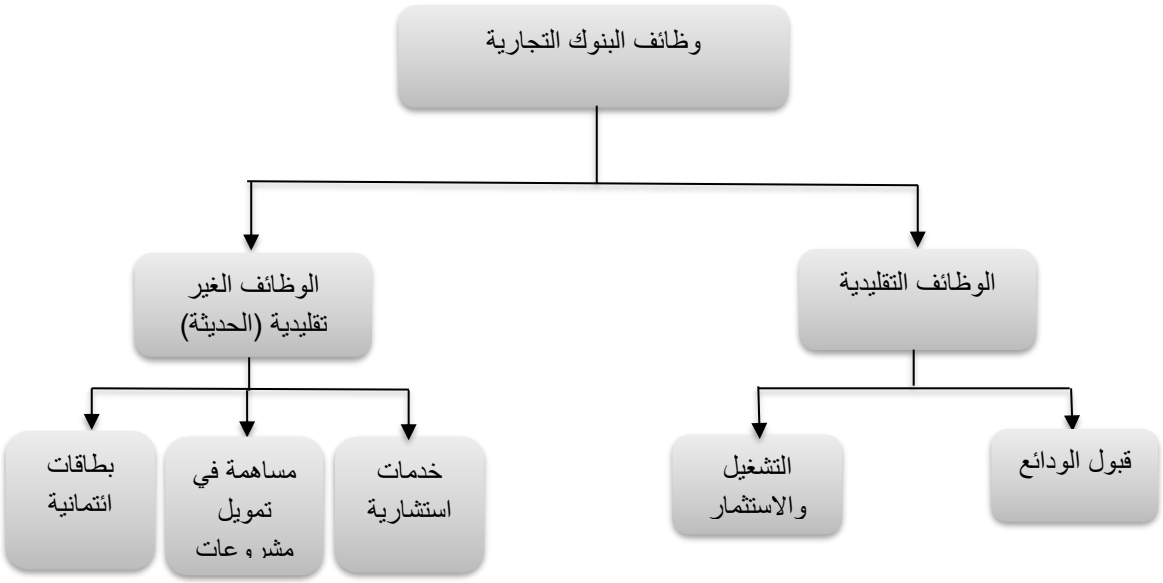

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة الذكر.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

يعتبر التقييم المستمر لأداء البنوك أمرا ضروريا لبقائها خاصة في ظل كثرة المنافسة بينها، باعتباره يمكنها من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومحاولة تصحيح الانحرافات وتدارك الوضع قبل فوات الأوان. وفي هذا المبحث سنتعرف على تقييم الأداء وأهميته.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

صار تحقيق الربحية والبقاء والتطور، غاية لكل مؤسسة مهما كانت طبيعتها او اختلف مجال عملها، وقد تعلق تحقيق هذه الغاية برفع الأداء المحقق من قبلها، والذي كان يترجم في شكل دلالات مالية فقط.

أولا: تعريف الأداء

1. الأداء هو الترجمة اللغوية للكلمة الإنجليزية performance، التي تعني الحصان في السباق، فيعرف الأداء من خلال عدة معايير منها: وضعية المنظمة بالنسبة للمنافسة، القدرة على الابداع، عدد الزبائن الذين ابتعدوا عن التعامل مع المنظمة، نسبة العقود المبرمة. (بلمقدم و بوشعور، 2004، صفحة 76)
2. الأداء هو: الأداء هو العمل الذي تكلف به المنظمة عاملا معينا، وعادة ما يحدد بكمية وينجز بمستوى جودة أي نوعية محددة وفق مقاييس تنسبها المنظمة ويؤدى بأسلوب أو بطريقة ومنهجية تضعها المنظمة كضوابط لنمطية الإنتاج وسلوكية العاملين. وهو النشاطات المنظورة والضمنية أي الحقيقية المحسوسة وغير المحسوسة التي يتركز عليها نشاط عمل العامل والذي يتحدد بعوامل ثلاثة وهي: كمية العمل، نوعيته ونمطه. (مجيد، 2015 الطبعة الأولى، صفحة 30)

3. يمكن تعريف الأداء بأنه " مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، أي أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف". (عشي، 2001-2002، صفحة 14)

حسب هذا التعريف يتبين أ الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية:

الفعالية: معناه درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة.

الإنتاجية: وهي العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها.

ويلاحظ في هذا التعريف خلط فيما هو متفق عليه تقريبا، لأن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف للكفاءة، والإنتاجية في حقيقة الأمر ما هي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة لتحقيقه.

ثانيا: تعريف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

1.تعريف الأداء المالي

1) يعرف الأداء المالي على أنه: " أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها ". (جمعة، 2002، صفحة 37)

2) كما يعرف أيضا: " أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل" (الخطيب، 2009، صفحة 45)

3) كما أنه ينظر للأداء المالي في رأي "Guy Justin MOUMBE" على أنه يمثل الجانب الكمي للأداء في المؤسسات، لأنه بشكل عام يستند في قياسه كما يقيَّم انطلاقاً من المستندات المحاسبية أي بالاعتماد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية (الميزانية – جدول حسابات النتائج) (شعوبي و التجاني، 2015، صفحة 30)

4) كما يشير الأداء المالي إلى الدرجة التي تحقق أو التي ستحقق بها المنظمة أهدافها المالية ويتم استخدامه لقياس القدرة المالية العامة للمنظمة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن كذلك استخدامه للمقارنة بين المنظمات العاملة في نفس الصناعة او في صناعات او في قطاعات مختلفة. كما تم اعتباره مقياساً لنتائج سياسات المنظمة وعملياتها من الناحية النقدية. (سعود ، مشكور، علي ، و جعفر، 2019، صفحة 139)

2.اهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها

التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة. (تواتي، 2017، صفحة 8)

3.أهداف الأداء المالي:

أ/ يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

ب/ يساعد المستثمر في إجراء عملية تحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات. (الخطيب، 2009، الصفحات 46-47)

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.

4-العوامل المؤثرة في الأداء المالي

توجد العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها ما يلي: (آدم محمد، 2022، صفحة 476)

❖ العوامل الداخلية: وهي العوامل الموجودة داخل المؤسسة التي تؤثر على أدائها. وبإمكان المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف مثل: الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، والرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

❖ العوامل الخارجية: وهي مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تواجه المؤسسة وتؤثر على أدائها المالي ولا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لها، ومحاولة إعطاء خطوط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها. ومن هذه العوامل: التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، القوانين والتعليمات التي على

المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، والسياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته

تتمثل عملية تقييم الأداء المالي الإجراءات التي تتخذها الوحدة لتقدير مدى تحقيقها لأهدافها المرسومة ووضح إجراءات تصحيحية تحول دون الوقوع في الانحرافات مستقبلا.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

1. يعرف التقييم على أنه" عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة".
2. يعرف تقييم الأداء المالي على أنه " مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى هي قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما الثانية فمعناها قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها لأجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة". (معاش، 2021، صفحة 57)
3. كما أنه "نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات". (بشناق، 2011، صفحة 20)
4. وبصورة أدق فإن تقييم الأداء المالي هو "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة". (شعوبي و التجاني، 2015، صفحة 33)

ويمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة.
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

وفي الشكل التالي يمكن أن نختصر تقييم الأداء المالي:

الشكل رقم (02): يوضح تقييم الأداء المالي

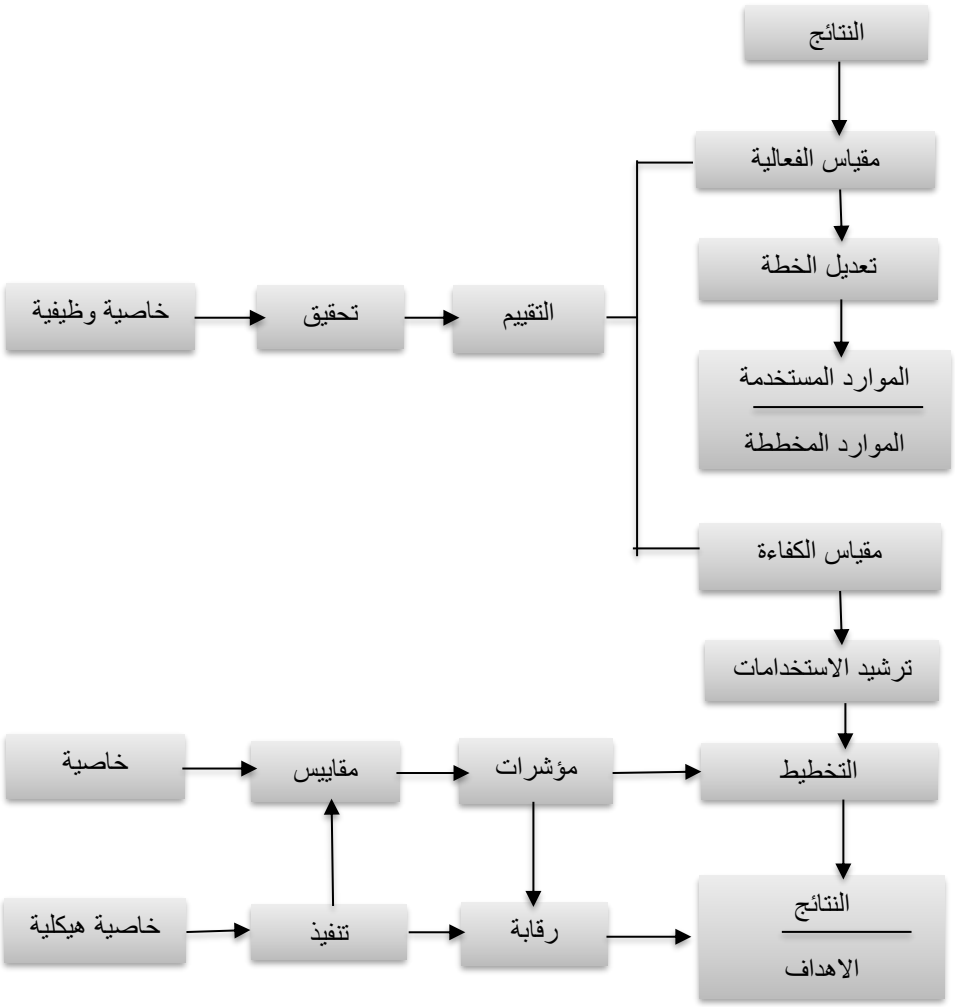

المصدر: بوضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التامين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات "CASH"** خلال 2005-2008، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة، البليدة، 2009 ص64

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة نذكر منها ما يلي: (الحيالي و علي، 2015، صفحة 40)

- تقييم الأداء يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية سواء في المشروع الاقتصادي الخاص أو على مستوى الاقتصاد القومي.
- عملية تقييم الأداء المالي تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه.
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم بأكمل وجه ومن ثم محاولة تجاوز القصور الذي حصل في عملية التخطيط نفسها.
- يساعد تقييم الأداء المالي على التالي:

1- توجيه العاملين للقيام بأعمالهم.

2- توجيه إشراف الإدارة العليا.

3- توضح سير العمليات الإنتاجية.

4- يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المنشأة حيث تتكامل إدارات المنشأة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد.

لذا فإن عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي لخططه بل لأهدافه ولعل عملية تقييم الأداء المالي هي في حقيقتها جزء من العملية الرقابية وهناك الكثير من يرى على أن عملية تقييم الأداء المالي هي جزء من عملية الرقابة.

المبحث الثالث: معايير مؤشرات تقييم كفاءة الأداء في للبنوك التجارية

تعد المعايير والمؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية، فنجاح هذه العملية يعتمد بدرجة كبيرة على درجة ملائمة المؤشرات، وقدرتها على قياس الأداء المالي بشكل سليم، وتحديد المخاطر التي قد تواجه البنوك التجارية، تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب وهي كالأتي:

- المطلب الأول: معايير تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية.
- المطلب الثاني: المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية.
- المطلب الثالث: الإجراءات التصحيحية المقترحة لرفع كفاءة الأداء في البنوك التجارية.

المطلب الأول: معايير تقييم لأداء المالي في البنوك التجارية

إن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب وجود مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققه البنك، والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطه. وفي هذا المطلب سوف نتعرف على هذه المعايير.

الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يوجد لتقييم الأداء المالي معايير متعددة من أهمها ما يلي: (سامر م.، 2019، صفحة 20)

1. المعايير المطلقة: وهي عبارة عن النسب أو المعدلات التي أصبحت شائعة الاستعمال ومتعارف عليها في جميع المجالات، وذلك على الرغم من اختلاف نوع المنشأة وعمرها ووقت التحليل وأهداف المحلل، ولكن ينظر إلى هذا المعيار على أنه مؤشر مالي ذو دلالة ضعيفة، وذلك لكونه يقوم على إيجاد عوامل مشتركة بين مؤسسات متعددة تنشط ضمن قطاعات تختلف في مجال عملها، ومن أشهر الأمثلة على المعايير المطلقة هي نسبة التداول المتعارف عليها ونسبة السيولة السريعة
2. المعايير التاريخية: إذ يتم الاعتماد على اتجاهات الأداء المالي للمنشأة في الماضي، واعتمادها كمعيار مهم لقياس أدائها في الوقت الحاضر، وتوقع أدائها المستقبلي بشكل منطقي وواقعي ويعتبر المعيار التاريخي ملائما إذا كانت العوامل المؤثرة التي تحيط بالمنشأة تتصف بالاستقرار والثبات، ويتم الحصول على المعدلات التاريخية للمنشأة من خلال إيجاد المتوسط لنفس النسبة في سنوات سابقة محددة، ثم بعد ذلك يتم استخدام المعدل الذي تم الحصول عليه في تقييم النسبة عن الفترة الحالية.

3. المعيار المستهدف: إذ تعد الإدارة مسبقاً وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي. (عدنان و ارشيد، 2007، صفحة 20)
4. معيار الصناعة: يستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة. كما يمكن ان يكون المعيار على المستوى النوعي للصناعة. عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها.

الفرع الثاني: معايير تقييم كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية

يتم تقييم أداء البنوك التجارية من خلال عدة معايير تعبر عن الموقف المالي للبنك وسلامة تشغيله وإدارته، كما أنها تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في نواحي الأداء المختلفة، وعليه فإن معايير تقييم الأداء تتمثل فيما يلي: (بلجيلالي، 2023، صفحة 255)

1. كفاية رأس المال: يتأثر تقييم البنك وفقا لهذا المعيار بعدد من المحددات الفرعية مثل حجم الأصول الخطرة، الالتزامات على المركز المالي للبنك من خلال حجم الأرباح التي يتم احتجازها وقيمة أسهم البنك في أسواق المال، وكذا قدرته على تعبئة موارد جديدة من هذه الأسواق، وكل هذه العوامل تتأثر وتؤثر في الوقت ذاته على التخطيط الاستراتيجي للبنك وأهدافه التي يسعى لتحقيقها.
2. كفاءة الإدارة: وتعني مدى قدرة الإدارة على إنجاز عملها بشكل آمن وسليم ومتوافق مع الممارسات البنكية السليمة، من خلال الجدارة الفنية والإدارية لفريق الإدارة بالبنك وقدرة هذا الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات والظروف المستجدة، وسلامة ودقة نظم وسياسات العمل. (قدور، 2018-2019، صفحة 30)
3. القوة الإيرادية للبنك: هذا المعيار يتم تحليله وفق قدرته على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ومدى مساهمته في تدعيم رأس مال البنك، وتحليل اتجاهات الإيرادات من خلال فترة زمنية متقاربة، وكذا تقييم النتائج مع أداء البنوك المماثلة.

المطلب الثاني: المخاطر التي قد تواجه البنوك التجارية

تتعرض المصارف لمجموعة واسعة من المخاطر أثناء عملياتها، ويتم تقسيمها إلى مخاطر مالية و مخاطر غير مالية

الفرع الأول: المخاطر المالية:

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي: (بلعجوز و بوقرة، صفحة 04)

أولاً: مخاطر الائتمان

تدعى بمخاطر القرض ويقصد بها عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والمصرف. (تلي، 2018-2019، صفحة 22)

كما تشمل هذه المخاطر على نوعين من البنود:

- بنود داخل الميزانية كالقروض، ومختلف السندات.
- بنود خارج مثل خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية.

ثانياً: مخاطر السيولة

هو الخطر المتمثل في أن البنك لا يستطيع التعامل مع تدفقاته النقدية بتكلفة معقولة. أو هي المخاطر التي تواجه البنوك عندما لا تتوفر لديها أموال كافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل. (Aboura, 2020-2021, p. 16)

لابد من المصارف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على قروض، إذا أمام المصرف مصدران للسيولة هما: (خلف و احمد، 2017، صفحة 407)

1. الموجودات والمطلوبات.
2. الاقتراض من الغير.

ثالثاً: مخاطر السوق

مخاطر السوق هي الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة وأسعار السلع، أسعار الصرف أو أسعار الأوراق المالية...إلخ. وذلك بسبب التطورات الغير ملائمة لعوامل السوق. (تلي، 2018-2019، صفحة 22)

يعني أنها المخاطر التي تنتج عن التغيرات المعاكسة في القيمة السوقية لـ:

- أصل ما (سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة).

-عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة (علما أن القيمة السوقية للعقد المشتق ترتبط بعدة أمور منها سعر الأصل محل التعاقد، درجة تقلب أسعار الفائدة ومدة العقد....).

الفرع الثاني: المخاطر التشغيلية

خطر التشغيل هو الخطر الذي ينجم عن عدم كفاية أو عدم تطبيق الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الأحداث الخارجية، وأحداث الخطر هذه هي الغش الداخلي أو الخارجي، والمخاطر التي تؤثر على العلاقات مع العملاء ومشاكل إدارة شؤون الموظفين، والأضرار التي يمكن أن تؤثر على الأصول المادية، والانقطاع الكلي أو الجزئي للنظم أو العمليات، وسوء تنفيذ عمليات معينة، سواء كانت داخلية أو خارجية بالنسبة للبنك. (Association Professionnelle Tunisienne des Banques et des Etablissements Financiers, s.d., p. 2)

في حين هناك من يعرف مخاطر التشغيل بأنها المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات والمنتجات. حيث قد تحدث نتيجة تغيرات في نظام الرقابة الداخلية أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل وتشمل:

- عدم كفاءة إدارة الائتمان.
- تركيز إدارة البنك على زيادة النمو والربحية على حساب نوعية التسهيلات.

– تركيز سياسة الائتمان على العموميات دون الدخول في التفصيلات التي تمكن المسؤولين والموظفين من الاسترشاد والتقيد بها.

– عدم التقيد بشكل دقيق بالسياسة الائتمانية للبنك.

– عدم كفاءة المتابعة.

الفرع الثالث: مخاطر التضخم

تتمثل مخاطر التضخم بالمخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية لقيمة الاستثمار العائد الذي يتوقع منه نتيجة لوجود حالة التضخم في الاقتصاد فالأموال التي توجه الى الاستثمار في أصول مالية اليوم تملك قدرة شرائية أعلى من قيمة تلك الأموال حينما تسترد بعد فترة من الزمن، وفقاً لما يعرف بالقيمة الزمنية للنقود وبالتالي أصبح المستثمرون عموما بسبب شيوع حالة التضخم في كل اقتصاديات العالم رغم تباينها بمستوى معدل التضخم، يبحثون عن الاستثمارات التي يمكن أن تحميهم أو تجنبهم الآثار السلبية للتضخم.

ويعود السبب في ذلك كما يؤكده المحللون الماليون الى أن القيمة السوقية للسهم العادي في سوق الأوراق المالية تستجيب بسبب طبيعتها إلى التغيرات الحاصلة بسبب الظروف التضخمية، مما يعني أن القيمة السوقية للسهم سوف ترتفع بسبب تلك الاستجابة نوعاً ما مما يحافظ على القيمة الأصلية للاستثمارات في الأسهم وبهذا التوقع فإن المستثمر في الأسهم سوف يكون بعيداً عن هذا النوع من المخاطر، قياساً بما يتعرض له المستثمر في السندات. (مصطفى، 2014، صفحة 224)

المطلب الثالث: إدارة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية

الفرع الأول: إدارة المخاطر

أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية، وتماشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدأت البنوك الجزائرية مؤخرا في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك من اجل القيام بالمهام التالية: (بلعجوز و بوقرة، صفحة 7)

– تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

– المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

– تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

– مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.

الجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية والتي نذكر أهمها على النحو التالي:

– أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" يناط بها مسؤولية وضع السياسات العامة، بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة.

– يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية في مجال عمله وفى مجال خدمات البنك.

– وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للائتمان والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.

– لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

– استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

– ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

– وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات.

الفرع الثاني: إجراءات الحد من المخاطر

وهي آليات وترتيبات ادارية الهدف منها حماية اصول وارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن. وبالتالي فان اجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها واعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها او التقليل من آثارها الى أدني حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله. وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين: (بوعشة ، صفحة 06)

أ– التسيير العلاجي:

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية. والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ب– التسيير الوقائي:

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك. أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

1– توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

- الأسلوب الرسمي: ان الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف الى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة. ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي

يهتم بالجانب الاداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات.....الخ.

- الأسلوب غير الرسمي: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي. عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

2- التعامل مع عدة متعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من اخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا الى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3- عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه ان يراعي امكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر امواله.

4- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الاخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الاداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الاقراض، ثم الاخطار التي يمكن ان تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

الشكل رقم (03): يوضح إجراءات الحد من مخاطر البنوك التجارية

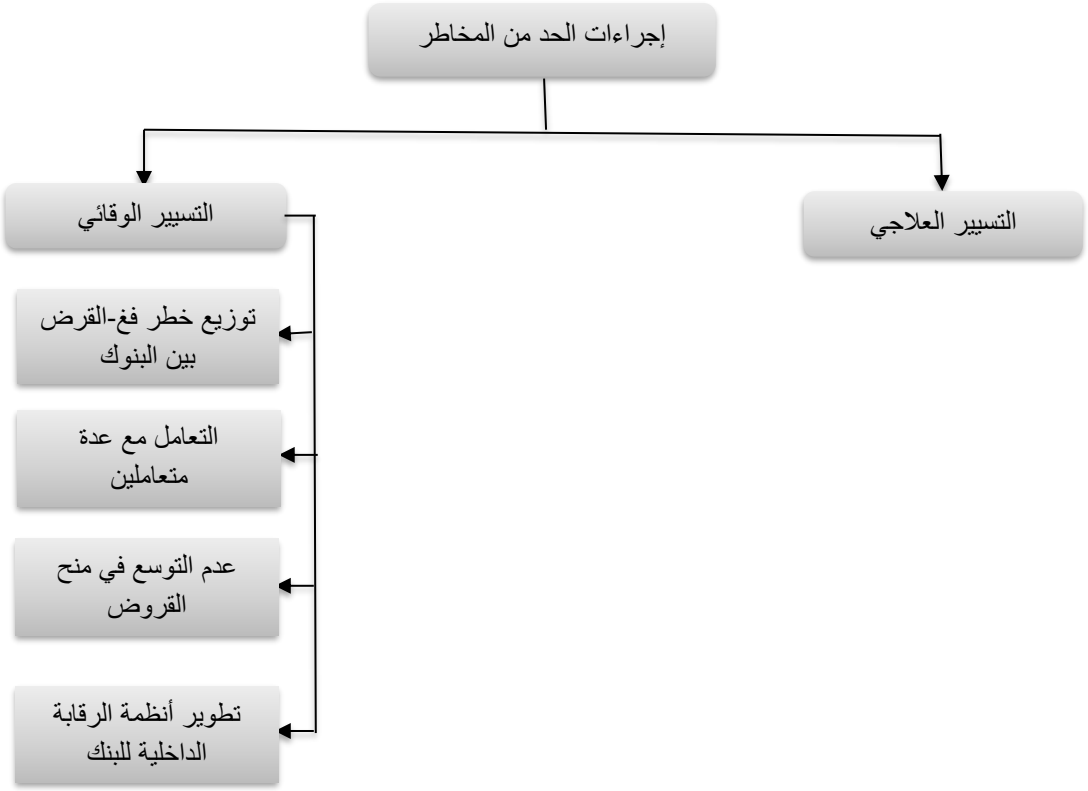

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على البنوك التجارية واهم وظائفها، كما تعرفنا أيضا على تقييم الأداء المالي وأهميته في البنوك التجارية، حيث ارتكز مفهوم تقييم الأداء المالي على قياس مدى كفاءة البنك في استخدام موارده المالية وحسن ادارتها. كما أن البنوك تسعى كغيرها من المؤسسات التجارية على تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل التكاليف، وحتى تتمكن من ذلك يجب عليها أن تضع سياسة محددة تمكنها من تحقيق أكبر ربح وهذا في ظل العمل على توظيف مواردها المالية بكفاءة والعمل على الحفاظ على سيولة معقولة لمواجهة المخاطر بالإضافة الى توفير الأمان حتى يعزز ثقة الزبائن المودعين للودائع.

وفي الأخير يجب على البنوك التجارية القيام بعملية تقييم الأداء المالي، لتظهر لها أهم نقاط القوة والضعف واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تواجه البنك التجاري.

الفصل الثاني:

عموميات حول التحليل المالي

تمهيد الفصل الثاني:

يعتبر التحليل المالي من اهم مهام الوظيفة المالية، و هو عبارة عن قراءة و دراسة و ترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التي تم تحليلها لفهم مضمونها و اعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية، وذلك للعمل على ايجاد نقاط الضعف والقوة للسياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة، وهذا ما يؤكد الاهمية الكبيرة له في مختلف المؤسسات المالية التي تستخدمه في الحصول على ادق المعلومات ومدى سلامة مركزها المالي، الامر الذي لا يمكن الوصول اليه الا من خلال استعمال ادوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة.

ان للتحليل المالي اهمية بارزة في تقييم اداء البنوك سواء كانت تقليدية وغير تقليدية، الذي يسمح بإعطاء صورة واضحة حول الوضعية المالية للبنك والاخطار التي تواجهها لتحسين الاداء وضمان الاستمرارية انطلاقا من الدور الاساسي لها.

وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال التطرق الى التحليل المالي واساليبه ومختلف ادواته ودوره في تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام المالية القوائم من خلال مبحثين كالتالي:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي:

التحليل المالي ضرورة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية للقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها واسباب ظهورها وذلك للعمل على ايجاد نقاط الضعف والقوة للسياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة.

المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي وأهم مراحله:

نتطرق في هذا المطلب الى التحليل المالي، الذي يعتبر أحد الادوات المالية التي تساعد المستثمرين على وضع استراتيجيتهم واهدافهم الاستثمارية معتمدين في ذلك على مجموعة من القوائم المالية، واهم المراحل التي يمر عليها التحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي:

تعددت تعريفات التحليل المالي، لكننا نسوق فيما يلي اهم هذه التعريفات:

"مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الافادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد ايضا في تقييم اداء المنشأة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل ". (هيثم، 2000 الطبعة الاولى، صفحة 157).

"عملية منظمة تهدف الى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها." (ايمن و عامر، 2007 الطبعة الاولى، صفحة 125).

"عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) الى كم اقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار. وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل." (archer S.H & Choate, 1979, p. 535)

" التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الاساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل." (الحيالي، 2004 الطبعة الاولى، صفحة 21).

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي بمفهومه البسيط يتمثل في عملية دقيقة ومدروسة تسعى الى تعزيز القرارات التي اثبتت القوائم المالية نجاحها، ومن جهة اخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وايضا تكوين منظومة معلومات يستند اليها المدير المالي في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار ادوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول الى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل. تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفة عامة، ان خطوات التحليل المالي هي: (وليد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، بدون سنة، صفحة 25).

تحديد الهدف الذي يسعى اليه المحلل: أنه يجنب المحلل العمل غير اللازم، ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية: لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: لأن رغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث: لأن المشكلة موضع البحث هي السيولة، لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة.

استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب: وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق.

اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار.

تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه: للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

تحليل أسباب الانحراف وتحديدها.

وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل. (الشنطي و شقر، 2007 الطبعة الأولى، الصفحات 130-131).

كما على المحلل أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقه، كما أن عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ. ومن المناسب أيضا أن يضمن المحلل تقريره معلومات عن خلفية المشروع، موضع التحليل، ومن المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل، والافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

كذلك عليه أن يحدد الايجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية، أضف إلى ذلك:

الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليل الذي قام به. (الشنطي و شقر، 2007 الطبعة الأولى، صفحة 131).

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي ومنهجيته:

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الاهداف المرجوة.

- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة. (فهمي، 2008 الطبعة الأولى، الصفحات 3-4).

وهناك مجموعة من العوامل ايضا ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في اوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح و وفرات الانتاج الكبير، و بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف لاستثمارها على نطاق واسع، و قد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل، و أصبحت القوائم المالية وسيلتهم الاساسية في متابعة أحوال المنشأة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم و تفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي و نتيجة أعمالها.

2. التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية. (حمزة، 2010، الصفحات 22-23).

3. الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية،

كما أنهم أكثر الأفراد الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4. الائتمـــان:

ان انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت. ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف.

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي:

تعتمد منهجية التحليل المالي على التحليل الأفقي والعمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي والأفقي، والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الميزانية، وعناصر القوائم المالية الأخرى خاصة جدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى تحليل الموارد والاستخدامات، عن طريق النسب المالية، بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومن ثم التوصية النهائية لاتخاذ القرار.

ويمكن اتباع الخطوات التالية عند القيام بالتحليل المالي: (شعيب ، 2012، الصفحات 45-46).

- تحديد الهدف من التحليل المالي وهذا متوقف على الجهة المعنية بالتحليل المالي.
- جمع البيانات المحاسبية وكل المعلومات التي تساعد المحلل المالي على تحقيق الهدف المسطر.
- تحليل أدوات وأساليب التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف حتى يمكن الوصول إلى أفضل النتائج.
- تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية حتى يتسنى معرفة الاتجاهات المستقبلية لهذه المؤشرات.
- قراءة النتائج وتفسيرها، لاتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي، أهم مجالاته، الاطراف المستعملة والمستفيدة منه:

الفرع الأول: اهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموع من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة من الاهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها: (الصيرفي، 2014، الصفحات 115-116).

- تحديد المركز المالي للمنشأة، وتحديدا قيمتها السوقية.
- تحديد مركز المنشأة الائتماني سواء كان قدرة المنشأة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها.
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري.
- تحديد اتجاهات المنشأة وطريقة أدائها وسياستها المالية.
- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد.
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال.
- تحديد نسبة العائد المتحقق على أموال الملك في كل منشأة ودرجة المخاطرة المرافقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

الفرع الثاني: مجالات التحليل المالي:

1. **التخطيط المالي:**

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمنشأة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المحللون الماليون للخروج بدلائل تقييم أداء المنشأة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه

التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية. (هيثم، 2000 الطبعة الاولى، الصفحات 159-160).

2. الرقابة المالية وتحليل الأداء:

يعد التحليل المالي ومن خلال ادواته الوسيلة الفعالة والناجحة لتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاطات المنشأة المالية وعملياتها، ومن خلال قدرة أدوات التحليل المالي على تقييم ربحية المنشاة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها، ومخططاتها في التوسع والنمو.

3. التحليل الائتماني:

يقصد بالتحليل الائتماني تحديد مركز المنشأة، أي علاقة المنشأة مع العملاء الذين تبيعهم بالائتمان أي أن يكون جزء أو كل الاموال التي يجب عليهم دفعها للمنشأة بالآجل، وكيفية تحديد سلامة أموال المنشأة وقدرة العملاء على السداد. فالتحليل المالي يقدم منظومة المعلومات للمدير المالي، فعند اتخاذ قرار البيع بالآجل تقدم هذه المعلومات وأدوات التحليل المالي عن طريق دراسة المركز المالي للعميل أو المدين وتحليل نقطة التوازن بين الفوائد المتوقعة جراء تقديم الائتمان لهذا العميل وبين المخاطر المترتبة على هذه العملية، وتظهر أيضا قدرة أدوات التحليل المالي من خلال القوائم المالية من تقديم النتائج التي تبين الجهة الارجح أهي الفوائد أم المخاطر.

4. التحليل الاستثماري:

إن إحدى أكبر أهداف المنشأة سلامة استثماراتها عن طريق الأسهم و السندات، التي تستمد منها المنشأة معظم قوتها المالية، فالمحدد الرئيس للمستثمرين في أسهم و سندات المنشأة توقعاتهم حول العائد الذي يمكن أن تحققه المنشأة على استثماراتهم و المخاطر المحيطة بتحقيق هذا العائد، و هنا يقوم التحليل المالي عن طريق القوائم المالية و أدوات التحليل المالي بتقييم المنشأة و تحليل سلامة استثماراتها و كفاءة عملياتها المالية في تحقيق العائد الأعلى مع درجة المخاطرة الأدنى ، و تكون نتيجة هذه التحليلات باستمرار معروضة لجمهور المنشأة لخلق نوع من الثقة بين جمهور المنشأة و إدارتها من جهة، و تقديم كافة المعلومات المالية التي توضح سلامة استثماراتهم من جهة أخرى.

ومن المعلومات التي يقدمها التحليل المالي الاستثماري والتي تخدم المستثمرين في المنشأة:

- نتائج نشاطات المنشأة المالية وعملياتها.
- ثبات معدل العائد على الاستثمار أو تغيره.
- تركيبة المنشأة المالية وهيكل رأسمالها بالإضافة لمصادر التمويل طويلة الأجل.
- مصادر التمويل قصيرة الأجل ومديونية المنشأة.
- سيولة المنشأة الحالية.
- اظهار قيم حديثة ومستمرة للقيمة الحالية للعائد على الاستثمار.
- اظهار القيم السوقية السائدة للعائد على الاستثمار ومقارنته بقيم المنشأة.

ثالثا: الاطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الاطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من اجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الاطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب اهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي: الادارة، المستثمرون الحاليون والمرتقبون، الدائنون، البنوك .... الخ.

كما يمكن تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.

1.الأطراف الداخلية: يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى لآخر نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي: (مؤيد و غسان، 2006 الطبعة الاولى 2011 الطبعة الثالثة، صفحة 73).

1-1-الادارة: الادارة بمختلف مستوياتها ابتداء من مجلس الادارة ومرورا بالمدير العام ومدراء الدوائر وانتهاء بالمستويات الدنيا منها، تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤولياته، الا أنها بشكل عام تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم الأداء لمختلف الادارات والمستويات، والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة وبالتالي إحكام نظام الرقابة الداخلية.
- مدى النجاح الذي أنجز في تحقيق الأهداف المرجوة في المنشأة.
- التعرف على الوضع المالي والقدرة الكسبية للمشروع، وإلى أي حد استطاعت المحافظة على سيولة المشروع. ويشكل التحليل المالي خير معين وأفضل أداة للمنشأة لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الأصول أو استئجارها.

1-2-اصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسة الفردية ، و يرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام و طبيعة التمويل الداخلي و الخارجي و الربحية و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم. (منير، اسماعيل، و عبد الناصر، 2000 الطبعة الاولى، صفحة 19).

1-3-العاملين: فزيادة الأجور مع ثبات الانتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي)، أو اضعاف المركز المالي إذا ما لم يتم دفع التوزيعات من الاحتياطات ولهذا السبب لا يجوز للعاملين المشاركة في الارباح في فرنسا إلا إذا تجاوز صافي الربح 5% بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الانتاجية، وضمان حد أدنى من العائد للملاك. (حنفي ع.، 2004، صفحة 72).

ويدل هذا، إلى أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه، والتأكد من سلامة إدارة الأموال، وبصفة عامة، فإن الأسلوب الذي نبع في التحليل المالي (بإغفال التوزيعات)، لا يختلف عن ذلك الذي سبق الإشارة إليه فيما يتعلق بالتحليل المالي الموجه للمساهمين، لذلك ينبغي دراسة الإنتاجية والربحية ثم إعداد دراسات عن الوضع المستقبلي للمشروع.

2.الأطراف الخارجية:

2-1-المستثمرون الحاليون والمتوقعون: يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة. ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة. (حليمة، 2008، صفحة 42).

2-2-الموردون: يهم المورد التأكد من سلامة المركز المالي لعملائه ،و استقرار الأوضاع المالية ، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، و يعني هذا دراسة و تحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، و تطور هذه المديونية، و على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل ، و بذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه ، مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون. (حنفي، 2004، صفحة 71).

ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد)، باستخدام بيانات القوائم المالية (المركز المالي وحساب العمليات).

إذا اتضح مواظبة وانتظام العميل في أداء التزاماته قبل المورد، فإن التحليل والدراسة تدخل في نطاق المستقبل للتعرف على مدى قدرة العميل على سداد التزاماته، أي أن هذه الدراسات تهم المورد خاصة إذا طلب منه زيادة فترة الائتمان، وكذلك الحال بالنسبة للعملاء الجدد.

2-3-الدائنون: يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق. (حنفي ع.، 2008، صفحة 63). فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين:

- **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.
- **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة. (منير و اخرون، 2005 الطبعة الثانية، صفحة 19).

2-4-المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسة لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية: (مفلح، 2009، صفحة 237).

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

2-5-الغرف التجارية: تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات. (محمد، 2009 الطبعة الثانية، صفحة 33).

2-6-بيوت الخبرة المالية: تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالة مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات. (حليمة، 2008، صفحة 43).

الشكل (04): الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

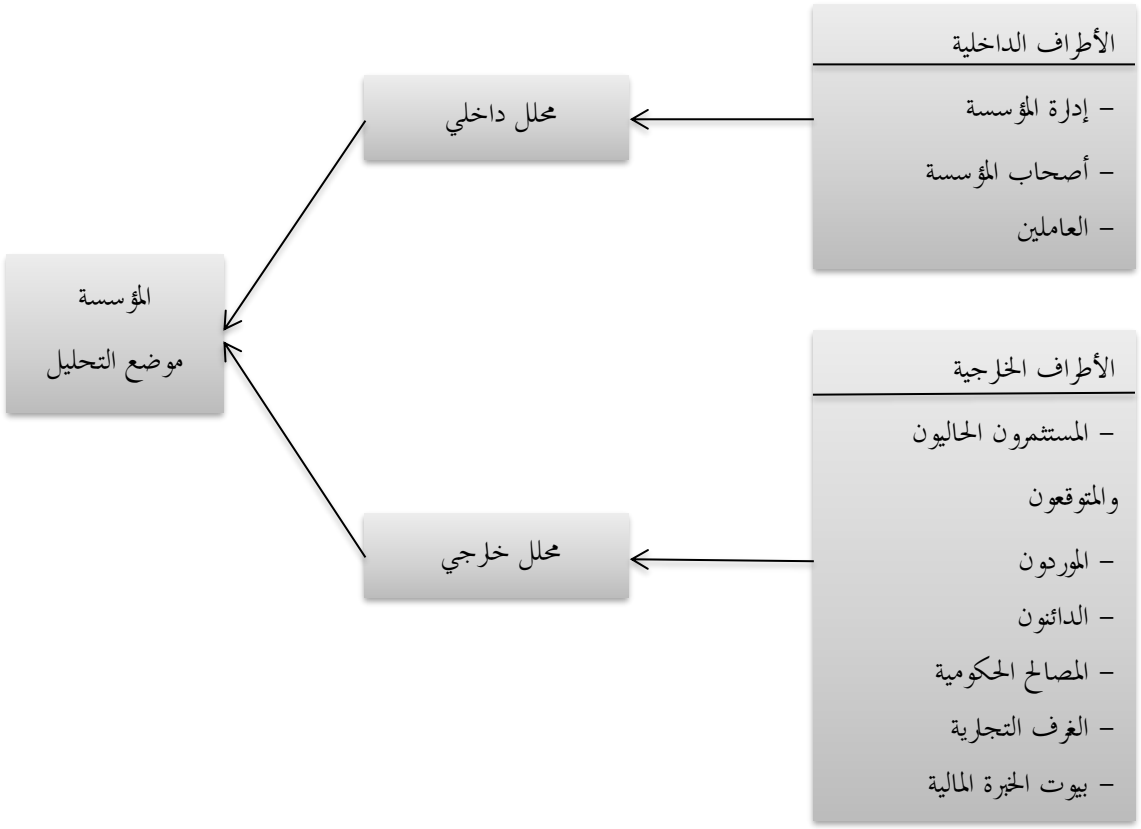

المصدر: علي عباس **"إدارة المالية"** إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2008 ص100.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي:

إن القوائم المالية هي مرحلة مهمة من مراحل الإعلام المالي، مما يتطلب توفير معلومات كافية ومؤشرات عن عدة أوجه من أعمال المنشأة وأنشطتها ووضعيتها المالية ومظاهر نجاعتها. إن مجموعة القوائم المالية الضرورية تتمثل في أربعة جداول، كل واحد منهما يترجم إحدى الوضعيات المالية الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى ملحق يبين الطرق المحاسبية المعتمدة ويعطي معلومات إضافية عن مضامين القوائم المالية الأربعة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات، حيث شهدت تلك الفترة انهيار العديد من المنشآت، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للشركات بشكل علمي للتعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

أولا: تعريف وأهداف تحليل القوائم المالية:

أ- تعريف التحليل المالي للقوائم المالية:

تعددت تعريفات التحليل المالي، لكننا نسوق فيما يلي أهم هذه التعريفات:

- " هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ".
- " هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي ". (مؤيد و غسان، 2006 الطبعة الاولى 2011 الطبعة الثالثة، الصفحات 71-72).

ب- أهداف التحليل المالي للقوائم المالية:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبطريقة تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع. (مطر، 2006 الطبعة الثانية ، صفحة 3).

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي:

- اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها.
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني.
- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة.
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة.
- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض.
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع. (محمد، 2009 الطبعة الثانية، صفحة 22).

ثانيا: مكونات القوائم المالية: يمكن تلخيصها في الشكل رقم (05)

الشكل رقم (05): مكونات القوائم المالية

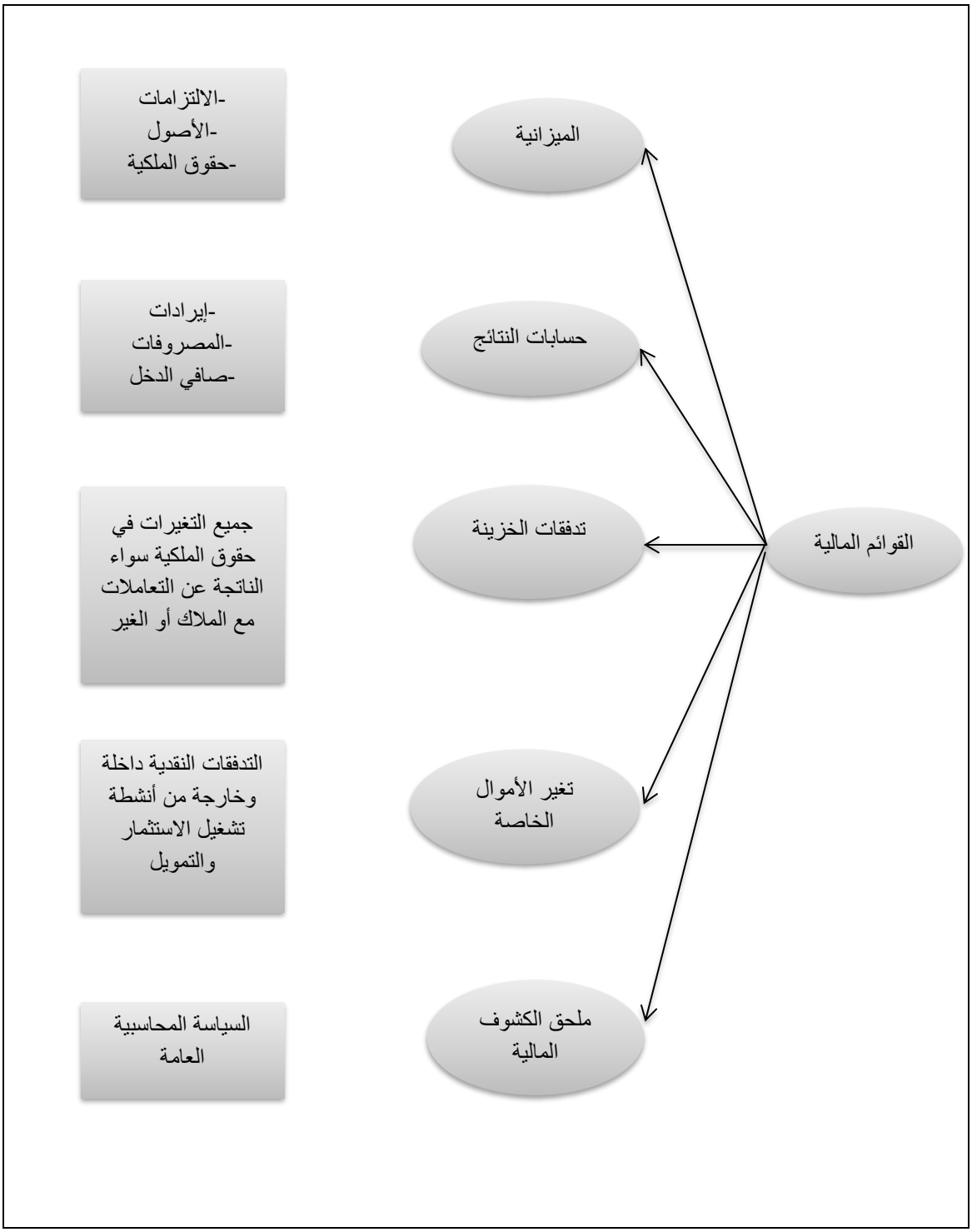

المصدر: طارق عبد العال حماد **"دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**«، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، ص53.

الفرع الاول: الميزانية:

I. **الميزانية المالية:** هي جدول أو قائمة تضم جميع الأرصدة النهائية لجميع ما للمنشأة من أصول وحقوق على الغير، وجميع ما على المنشأة من التزامات للغير. بضمنها حقوق الملكية، متمثلة في رأس المال. وهي قائمة ذات جانبين يضم الجانب الأيمن منها جميع ما للمنشأة من أصول وحقوق، ويسمى جانب الأصول. بينما يضم الجانب الأيسر منها جميع ما على المنشأة من خصوم والتزامات، ويسمى جانب الخصوم.

ويتولى المحاسب عادة اعداد الميزانية في آخر كل فترة مالية معينة، وهي تعتبر قائمة تعبر عن أهم البيانات المحاسبية التي تعكس واقع المركز المالي والاقتصادي للمنشأة، ويهتم بالاطلاع عليها العديد من المهتمين داخل المنشأة أو خارجها، بكونها تعكس أوجه استثمارات أموال المنشأة وما آلت إليه هذه الاستثمارات من أصول أو التزامات أو غيرها. (وليد، اصول المحاسبة المالية، 2007 الجزء الاول، صفحة 41).

كما تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على ابراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة وتعتمد على مبدأين أساسيين: (ناصر، تقنيات مراقبة تسيير الادارة المالية، 1999، صفحة 12).

مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد: ويكون على مستوى الخصوم أي بدلالة الزمن فنجد الأموال الخاصة بالدرجة الأولى، حيث أن درجة استحقاقها صفرية والدرجة الثانية نجدها بالتدريج الطويل ثم المتوسط ثم قصير الأجل.

مبدأ درجة السيولة المتزايدة: أي المدة الزمنية التي تطلبها كي تتحول إلى سيولة وهذا بالنسبة إلى الأصول، فنجد أولا الشراعات لأن تحويلها إلى سيولة سيستغرق مدة طويلة ثم نجد المخزونات ثم نجد الحقوق.

وتنقسم الميزانية المالية إلى قسمين أساسيين هما:

1-1-الأصول: يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال الدورة الاستغلالية وتنقسم إلى:

- ✓ **الأصول الثابتة:** وهي أعلى الميزانية والتي تستعملها المؤسسة وتبقى تحت تصرفها لمدة تزيد عن سنة وتحتوي على قسمين:

أ- القيم الثابتة: وتضم القيم المعنوية والاستثمارات

ب-القيم الثابتة الأخرى: وتشمل ما يلي:

_ مخزون العمل: وهو المخزون الأدنى الذي يصنعه للمؤسسة الاستمرارية في نشاطها العادي رغم التغيرات التي قد تطرأ على السوق، وبالتالي يجب على المؤسسة الاحتفاظ بمخزون احتياطي للاستمرار.

_سندات المساهمة: تشكل بطبيعتها مساهمة المؤسسة في رأس المال مؤسسات أخرى وبالتالي تبقى لدى الغير لمدة تفوق سنة ولهذا تضم إلى القيم الثابتة.

_ الكفالات المدفوعة: وهي مجموع القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة لا تزيد عن سنة كضمان.

- ✓ **الأصول المتداولة:** وتضم العناصر التالية:

أ- قيم الاستغلال: وهو الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل الذي يبقى في المؤسسة لتتجاوز السنة.

ب-القيم القابلة للتحقيق: وهي مجموعة العناصر أو القيم التي تنتج عن تعامل المؤسسة مع الغير وتضم العناصر التالية:

_ العملاء ما عدا المشكوك في تحصيلها.

_ سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في الأجل القصير ولا يكون خصمها.

_ أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير والغير قابلة للخصم.

_كل ما تبقى من المدينون ما عدا العناصر التي تحل ضمن القيم الجاهزة.

ج_ القيم الجاهزة: وتضم ما يلي:

_ أرصدة المؤسسة في البنوك والحسابات البريدية.

_ أرصدة الصندوق.

_ أوراق القبض القابلة للخصم في أية لحظة.

_ سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها.

1-2-الخصوم: بالإضافة إلى مبدأ السنوية نجد مبدأ الاستحقاق، وبالتالي نحصل على قسمين أساسيين هما:

الأموال الدائمة والتي تكون مدتها السنة، أما الأقل من سنة هي ديون قصيرة الأجل.

- ✓ **الأموال الدائمة:** وترتب حسب درجة الاستحقاق، وتمثل حسب الترتيب ما يلي: رأس مالها، الاحتياطات، إضافة إلى المؤونات الغير مبررة بعد دفع نسبة من الضريبة منها وكل هذه الحسابات تدفع في القسم الأول وهو الأموال الخاصة، والقسم الثاني فهو يمثل الموارد التي تتجاوز السنة وهي ما تسمى ديون طويلة الأجل: ديون الاستثمار، حسابات الشركات طويلة الأجل ....
- ✓ **ديون قصيرة الأجل:** وتمثل ديون الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العملاء أو الشركاء، وعلى العموم فهي تمثل موارد القسم الثاني من الخصوم وهي التي لا تتعدى السنة وتنقسم إلى ديون قصيرة الأجل ديون الاستغلال وديون قصيرة الأجل خارج الاستغلال.

الجدول 01: شكل الميزانية المالية.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة:		**الأموال الدائمة:**	
القيم الثابتة:		**الأموال الخاصة:**	
الاستثمارات		**رأس مال الشركة**	
قيم معنوية		**فرق إعادة التقدير**	
قيم ثابتة		**مؤونة الأعباء والخسائر**	
قيم ثابتة اخرى:		**ديون طويلة الأجل:**	
مخزون الأمان		**ديون الاستثمارات**	
سندات المساهمة		**قروض مصرفية**	
كفالات مدفوعة			
مجموع الأصول الثابتة		**مجموع الأموال الدائمة**	
الأصول المتداولة:		**ديون قصيرة الأجل:**	
قيم الاستغلال:			
بضائع			
مواد ولوازم			
منتجات تامة ونصف تامة			
قيم قابلة للتحقيق:			
تسبيقات			
زبائن			
أوراق القبض			
القيم الجاهزة:			
البنك			
الحساب الجاري			
الصندوق			
مجموع الأصول المتداولة		**مجموع ديون قصيرة الأجل**	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: ناصر مراد،" **محاضرات في مقياس التحليل المالي** «، جامعة البليدة سنة 2002.

2-الميزانية المالية المختصرة:

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية. (ناصر، 1999، صفحة 40).

الجدول 02: شكل الميزانية المالية المختصرة.

الاصول	المبلغ		الخصوم	المبلغ
الأصول الثابتة **قيم الاستغلال** **القيم القابلة للتحصيل** **القيم الجاهزة** **الأصول المتداولة**			**الأموال الدائمة** **الأموال الخاصة** **الديون طويلة الأجل** **الديون قصيرة الأجل**	
المجموع			**المجموع**	

المصدر: ناصر دادي عدوان،" **تقنيات مراقبة التسيير لتحليل المالي** "، الجزء 01 دار المحمدية، ص 42.

الفرع الثاني: جدول حساب النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية:

* تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

* منتجات الأنشطة العادية.

* أعباء المستخدمين.

* الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.

* المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.

* المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

* نتيجة الأنشطة العادية.

* العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).

* النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

* النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة. (الجريدة الرسمية ، 2009، الصفحات 24-25).

الجدول 03: حساب النتائج حسب الطبيعة.

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال (1+2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
4- الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات عناصر غير عادية – الأعباء			

9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية **حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية**			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) **ومنها حصة ذوي الأقلية (1)** **حصة المجمع (1)**			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، الجزائر.

الجدول 04: حساب النتائج حسب الوظيفة.

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال **كلفة المبيعات**			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية **التكاليف التجارية** **الأعباء الإدارية**			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة **(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)** **منتجات مالية** **الأعباء المالية**			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية **الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)**			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية **المنتوجات غير عادية**			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثالث: جدول تدفقات الخزينة:

هو تلك الاداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الاستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. (الياس و يوسف، 2011 الطبعة الثانية، صفحة 171).

يتضمن جدول تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج.

ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن ما يلي:

- الانشطة التشغيلية أو وظيفة الاستغلال: تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.
- الانشطة الاستثمارية أو وظيفة الاستثمار: تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
- الانشطة التمويلية أو وظيفة التمويل: تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة. (شعيب ، 2012، صفحة 166).

❖ **الطريقة المباشرة:**

الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الفصول الرئيسة لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف. (الجريدة الرسمية ، 2009، صفحة 26).

والجدول التالي يوضح تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة:

الجدول 05: تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

التعيين	السنة المالية	السنة المالية السابقة	ملاحظة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:			
التحصيلات المقبوضة من الزبائن			
– المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
– الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
– الضرائب على النتائج المدفوعة			
= تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر العادية			
+ تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر العادية (يجب توضيحها)			
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
– المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
– المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
+ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
– الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
+ التحصيلات المتأتية من القروض			
– تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: لخضر علاوي، **"نظام المحاسبة المالية"**، تسيير الحسابات وتطبيقها، الجزائر، جانفي 2011، ص 183.

❖ **الطريقة غير المباشرة:**

الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين ...).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدي. (الجريدة الرسمية ، 2009، صفحة 26).

إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي، (gérard, 1999, p. 212) والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط كل من الاستغلال، الاستثمار والتمويل بحيث نجد حسب التقسيم ما يلي: (الياس و يوسف، 2011 الطبعة الثانية، صفحة 219).

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

الجدول 06: تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

التعيين	السنة المالية	السنة المالية السابقة	ملاحظة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل الإهتلاك:			
+ الإهتلاكات والأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردون والديون الأخرى			
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
– مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
+ تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثيرات محيط الإدماج (1)			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل **الحصص المدفوعة للمساهمين** **+ زيادة رأس المال النقدي** **+ إصدار قروض** **– تسديد قروض**			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح **أموال الخزينة عند الإقفال** **تأثيرات تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)**			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: لخضر علاوي، "**نظام المحاسبة المالية** "، تسيير الحسابات وتطبيقاتها، الجزائر، جانفي 2011، ص 182.

الفرع الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة:

هو حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997. (فايز، 2005، صفحة 23).كما يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. (الجريدة الرسمية ، 2009، الصفحات 26-27).

والجدول التالي يوضح تغير الأموال الخاصة:

الجدول 07: تغير الأموال الخاصة.

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية **تصحيح الأخطاء الهامة** **إعادة تقييم التثبيتات** **الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج** **الحصص المدفوعة** **زيادة رأس المال** **صافي نتيجة السنة المالية**						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية **تصحيح الاخطاء الهامة** **إعادة تقييم التثبيتات** **الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج** **الحصص المدفوعة** **زيادة رأس المال** **صافي نتيجة السنة المالية**						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الفرع الخامس: ملحق الكشوف المالية:

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية. وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات. (الجريدة الرسمية ، 2009، صفحة 38).

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الاموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية. وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في الملحق 2 (نموذج الكشوف المالية).
- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم. وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الاموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.
- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن ان يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية.
- تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية.
- يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية. (الجريدة الرسمية ، 2009، صفحة 27).

من أبرز الجداول التي يمكن أن يتضمنها الملحق ما يلي:

الجدول 08: تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عن اقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية					
الأخرى غير الجارية					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

ملاحظة 1: يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2: يسمح عمود "ملاحظة" بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن الإحالة إليها والتي تخص: عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم..).

ملاحظة 3: يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات إسهامات"، "إنشاءات".

ملاحظة 4: يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى "عمليات بيع"، "عمليات انفصال"، "عمليات الوضع خارج الخدمة".

الجدول 09: جدول الاهتلاكات.

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good Will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

ملاحظة 1: يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2: يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص: عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك ....

الجدول 10: جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good Will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى					

غير جارية					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الجدول 11: جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة).

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع								
الكيان أ								
الكيان ب								
الكيانات المشاركة								
الكيان 1								
الكيان 2								

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الجدول 12: جدول المؤونات.

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة.					
مؤونات للضرائب.					
مؤونات للنزاعات.					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية.					
مؤونات للمعاشات					

والواجبات المماثلة. **مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين** **مؤونات الضرائب.**					
المجموع					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الجدول 13: كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة **القروض** **الزبائن** **الضرائب** **المدينون الآخرون**					
المجموع					
الديون **الاقتراضات** **ديون أخرى** **الموردون** **الضرائب** **الدائنون الآخرون**					
المجموع					

سبق ذكره.

ثالثا: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

1- رأس المال العامل:

1-1-تعريف رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة ومدى توازنها المالي، خاصة في المدى القصير وذلك بتاريخ معين. ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة

المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية. (زغيب و بوشنقير ، 2010 الطبعة الثانية ، صفحة 49)

1-2- كيفية حساب رأس المال العامل: يمكننا حساب رأس المال العامل بطريقتين، إما من أعلى الميزانية أو من أسفلها:

- من أعلى الميزانية:

يعبر رأس مال العامل على العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وتحسب كما يلي:

رأس مال العامل = الأصول الدائمة – الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية:

يعبر رأس مال العامل عن الفرق بين الأصول الجارية والقروض قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

رأس مال العامل = الأصول الجارية – القروض قصيرة الأجل. (الياس و يوسف ، 2006، صفحة 69).

1-3- تغيرات رأس مال العامل:

التفسير المالي لرأس مال العامل يمكن فهمه من فهمه بطريقة أفضل من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** الأصول الجارية = ديون قصيرة الأجل رأس المال العامل = **0**

وهو شكل التوازن الأدنى، ويعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

- **الحالة الثانية:** الأصول الجارية > ديون قصيرة الأجل رأس المال العامل > **0**

وهذا يعني أن رأس المال العامل موجب، وهذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ الاستحقاق، كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- **الحالة الثالثة:** الأصول الجارية < ديون قصيرة الأجل رأس المال العامل < **0**

وهذا يعني أن رأس المال العامل سالب مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الاجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من اجل تحقيق التوازن المالي. (شعيب، 2012، صفحة 118).

1-4- العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل:

يؤثر على حجم رأس المال العامل عدة عوامل أهمها:

- طبيعة الإنتاج: كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر.

- طبيعة المواد الأولية المستخدمة: هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها، أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها وتخزينها كالقطن مثلا.

– **طبيعة العملية التسويقية:** هل تسوق المنتوجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح.

– **طبيعة الائتمان والتحصيل:** هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينيها فترة ائتمان للسداد؟ ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح. (منير و اخرون، 2005 الطبعة الثانية، الصفحات 116-118).

1-5- أنواع رأس المال العامل: هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل وهي:

1-5-1- رأس مال العامل الصافي (الدائم): يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس مال العامل مقدار ما تحتاطه المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمع بعض العناصر عن الحركة من الأصول الجارية. (لسلوس، 2004، صفحة 31).

وتوجد طريقتان لحسابه هما:

الطريقة الأولى: رأس مال العامل الصافي = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة

الطريقة ثانية: رأس مال العامل الصافي = الأصول الجارية – الديون الجارية . (ناصر، تقنيات مراقبة تسيير الادارة المالية، 1999، صفحة 46).

1-5-2- رأس مال العامل الخاص: وهو الفائض من الاموال الخاصة بعد تمويل الاموال غير الجارية، ويتم الحصول عليه عن طريق مقارنة الاموال الخاصة مع الاصول غير الجارية، أي دراسة ما مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية أو تمويل الأصول غير الجارية، ويعتبر كمؤشر للحكم على الاستقلالية المالية للمؤسسة. (حمزة و ابراهيم ، 1998، صفحة 162).

ويتم احتسابه بالطريقة التالية:

رأ مال العامل الخاص = الأصول الجارية – الديون

رأس مال العامل الخاص = الأموال الجارية – القيم الثابتة (أو الأصول غير الجارية)

1-5-3- رأس مال العامل الإجمالي: يمثل الأصول ذات الطبيعة قصيرة الأجل وتشمل كل من قيم الاستغلال والقيم غير المحققة والقيم الجاهزة. والهدف من دراسة رأس مال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية، وتحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة. (محمد و آخرون، 2004، صفحة 68).

يعبر عن رأس مال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

1-5-4- رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي): يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها. (منير ا.، 2009، صفحة 157).

ويتم احتسابه بالطريقة التالية:

رأس مال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الديون

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

رأس مال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس مال العامل الخاص (مداني، 2011).

2- احتياج رأس المال العامل:

2-1- تعريف احتياج رأس مال العامل: تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.

تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي مجموع الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفات المصرفية. (شعيب ، 2012، الصفحات 119-120).

2-2- طريقة حساب احتياج رأس مال العامل: ويتم احتسابه بالطريقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

أي احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية)

= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية)

احتياجات رأس المال العامل (زغيب و بوشنقير ، 2010 الطبعة الثانية ، صفحة 52).

2-3- تغيرات احتياج رأس المال العامل: لاحتياجات رأس مال العامل ثلاث حالات وتتمثل في:

- **الحالة الأولى:** رأس مال العامل > 0 أي أنه موجب وهذا يعني ان احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل موجب أي ايجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس مال العامل.
- **الحالة الثانية:** رأس مال العامل < 0 أي أنه سالب وهذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب نظريا، ولكن تطبيقيا على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

- **الحالة الثالثة:** رأس مال العامل = 0 أي أنه معدوم وهذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة تغطي دورة الاستغلال فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال. (نذيرة، 2010، صفحة 126)

2-4- أنواع احتياجات رأس مال العامل: هناك ثلاث أنواع وهي:

2-4-1- احتياجات رأس مال العامل للاستغلال BFRex: وهو يوضح المكونات المهمة لهذا الاحتياج التي لها علاقة مباشرة برقم الاعمال، ويتم احتسابه كما يلي:

احتياج رأس مال العامل للاستغلال = أصول جارية بالقيمة الإجمالية – ديون جارية

2-4-2- احتياجات رأس مال العامل خارج للاستغلال BFRhex: ويعبر عن الاحتياجات المالية عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي وتحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال، ويتم احتسابه كما يلي:

احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال = أصول جارية خارج الاستغلال – ديون جارية خارج الاستغلال

2-4-3- احتياج رأس مال العامل الإجمالي BFRg: ويعبر عن احتياج رأس المال العامل الاجمالي عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال الدورة، وهو مجموع العلاقتين السابقتين، ويتم احتسابه كما يلي:

احتياج رأس مال العامل الاجمالي = احتياج رأس مال العامل الاستغلال + احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال

(الياس و يوسف، 2011 الطبعة الثانية، صفحة 96).

3-الخزينة الصافية: الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها. (شعيب ، 2012، صفحة 120).

كما يمكن تعريفها بأنها محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المؤسسة في لحظة معينة، وبتعبير آخر هي مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة. (ناصر، دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة، 2008، صفحة 77).

3-1- طريقة حساب الخزينة: ويتم احتسابه بالطرق التالية:

الطريقة 1: الخزينة = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

الطريقة 2: الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الطريقة 3: الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

3-2- تغيرات الخزينة: الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل **أي أن الخزينة موجبة.**

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير الجارية لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، ولهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل **أي أن الخزينة سالبة.**

هذا يعني أن المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل = احتياجات رأس المال **أي أن الخزينة = 0.**

بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ويمكن التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية في حالة رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل:

- تخفيض الموارد الدائمة بحيث يجب تسديد جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.
- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية.

ويمكن أن يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات.
- تخفيض موارد الدورة بتسديد الموردين.

في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة سالبة فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة. (شعيب ، 2012، الصفحات 120-121).

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة. (وليد و علي، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الإنحرافات، 2014، صفحة 62).

1- تعريف النسب المالية:

يمكننا تعريف النسب المالية على أنها " أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية ".

كما تعرف على أن " النسبة المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا ". (مؤيد و غسان، 2006 الطبعة الاولى 2011 الطبعة الثالثة، صفحة 127).

2- أهمية النسب المالية:

تكاد لا تخلو أي مؤسسة إلا وتستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية وذلك نتيجة لأهمية النسب المالية، حيث تنبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام.

ويمكننا ابراز أهمية النسب المالية في النقاط التالية: (لزعر ، 2011-2012، الصفحات 84-85).

- تقدم مدلولات ذات مغزى ومفيدة.
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس الصناعة.
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعة المعتمدة.
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها.
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

3- أنواع النسب المالية:

يمكننا تصنيف النسب المالية وفق المظاهر الاقتصادية لنشاطات المنشأة إلى خمس مجموعات وكما يلي: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب رأس المال، نسب الربحية، نسب السوق.

3-1- نسب السيولة:

تهدف هذه النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل، والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الأساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماتها الجارية. (هيثم، 2000 الطبعة الاولى، الصفحات 237-238).

3-1-1- صافي رأس المال العامل: ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

3-1-2- نسبة التداول: ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وبما أن النسبة المعيارية لنسبة التداول هي (1:2)، فإن النسبة السابقة تعد نسبة مرضية أي أن المنشأة مازال في مقدرتها دفع التزاماتها الجارية بالكامل.

3-1-3- نسبة السيولة (النقد): ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السريعة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وبما أن النسبة المعيارية لنسبة السيولة هي (1:1)، فإن النسبة السابقة تعد نسبة مرضية لأن المدير يمكنه سداد التزاماته عن طريق بيع الاستثمارات المؤقتة دون الحاجة إلى بيع المخزون السلعي.

3-1-4- نسبة السيولة السريعة: ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وبما أن النسبة المعيارية لنسبة السيولة السريعة (1:1)، تعد النسبة السابقة غير مرضية لأن على المدير المالي وبكل وضوح أن يحصل على جزء من الذمم أو يبيع بعض المخزون السلعي حتى يتمكن من سداد كل التزاماته الجارية.

3-1-5- سرعة دوران النقدية: ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{سرعة دوران النقدية} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}$$

وليس هناك نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بالمقارنة بين المنشأة والمنشآت المماثلة، ويضاف إلى ذلك أن التغيرات التي تحدث لهذه النسبة خلال الأعوام تقدم للمدير المالي مقياسا للكفاية في استخدام النقدية.

3-1-6- نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل: ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}$$

والغرض من هذه النسبة هو الدلالة إلى الخسارة المحتملة للمنشأة نتيجة لانخفاض قيم المخزون ومن ثم فإن انخفاض هذه النسبة يعد في صالح المنشأة.

3-2- نسب النشاط:

وتقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للشركة (مدى فاعلية استخدام الأصول) وتهتم هذه النسب بتحليل استخدام الموارد المتاحة للشركة بصورة إجمالية (مجموع الأصول) من جهة كما تستخدم لتحليل كفاءة استخدام كل أصل من الأصول من جهة أخرى وهذه النسب تشمل: (رشاد و آخرون ، 2001، الصفحات 200-227)

3-2-1- معدل دوران مجموع الأصول: ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{صافي مجموع الأصول}\left(\text{كل أصول الشركة}\right)} = *** \text{ مرة}$$

ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك يجب أن نقوم بمقارنة هذه النسبة مع نسب الصناعة (الشركات المماثلة)، ومع هذه نسب الشركة للسنوات السابقة فإذا وجد أن معدل دوران الأصول في الشركة أعلى من المعدل السائد في الصناعة فإن ذلك يدل على واحد أو أكثر من المؤشرات التالية:

- نقص الاستثمار في الأصول.
- الاستغلال المكثف للأصول (ساعات عمل أكثر/ أو ورديات عمل أكثر).
- اعتماد الشركة في عملها على أصول مستأجرة من الغير.

– شراء الشركة لسلع مصنعة لا تحتاج للكثير من الأصول.

3-2-2- معدل دوران الأصول العاملة: ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول العاملة} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{صافي الأصول العاملة}} = *** \text{ مرة}$$

وهذا المعدل أفضل من السابق لأنه يركز فقط على الأصول التي تستخدم فعلا في عمليات الشركة العادية ويستثني الأصول التي لا تستخدم في عمليات الشركة العادية كالأصول المؤجرة للغير.

3-2-3- معدل دوران الأصول الثابتة: ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{العاملة الأصول الثابتة}} = *** \text{ مرة}$$

هذا المعدل يشبه إلى حد كبير معدل دوران مجموع الأصول من حيث عوامل ارتفاعه أو انخفاضه عما هو سائد في الشركات المماثلة (معيار الصناعة) ولكنه يركز على مدى استخدام واستغلال الأصول الثابتة ويتوقف هذا المعدل على:

– تكلفة الأصول الثابتة (ثمن الشراء + كل المصاريف التي تنفق عليها حتى تصبح جاهزة للاستخدام مثل مصاريف النقل والتخليص والتأمين وعمولة الشراء والجمارك والتركيب والتجريب ...).

– العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

– سياسة الاستهلاك المتبعة (القسط الثابت أم المتغير أم إعادة التقدير) وذلك لأن الاستهلاك سيؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول وبالتالي زيادة المعدل.

– مدى اعتماد الشركة على أصول مستأجرة من الغير وعلى الأصول المملوكة لها.

3-2-4- معدل دوران الذمم المدينة:

ويستخدم هذا المعدل لقياس قدرة الشركة على تحصيل الذمم المدينة وبالتالي فهو مؤشر على سيولة الذمم المدينة ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة السنوية}}{\text{إجمالي الذمم المدينة}} = *** \text{ مرة}$$

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ يوم}(\text{عدد أيام السنة أو} 365)}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}} = *** \text{ يوم}$$

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ يوم أو } 12 \text{ شهر}}{(\text{صافي المبيعات الآجلة} + \text{إجمالي الذمم المدينة})}$$

ولا يوجد معيار نمطي لمعدل دوران الذمم المدينة أو لفترة التحصيل لذلك يجب أن نقوم بمقارنة فترة التحصيل ومعدل دوران الذمم المدينة لدى الشركة مع فترة التحصيل ومعدل دوران الذمم المدينة لدى الشركات الأخرى المماثلة.

3-2-5- معدل دوران الذمم الدائنة:

ويقيس هذا المعدل حنكة وكفاءة الإدارة المالية في إدارة الذمم الدائنة كأن يتم تأخير وإطالة مدة السداد دون الإضرار بسمعة الشركة ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة الصافية (السنوية)}}{\text{(الدائنون + أوراق الدفع)}}$$

وبناء على ذلك يمكن احتساب فترة السداد وهي الفترة من تاريخ الشراء الآجل وحتى تاريخ السداد.

$$\text{فترة السداد (معدل دوران الذمم الدائنة بالأيام)} = \frac{\text{الذمم الدائنة}}{\text{المشتريات الآجلة}} \times 360$$

أو $\text{فترة السداد} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$

3-2-6-معدل دوران المخزون السلعي: ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = \frac{\text{بضاعة أول مدة + بضاعة آخر مدة}}{2}$$

وإذا لم تتوفر معلومات عن بضاعة أول مدة تعتبر بضاعة آخر مدة هي بمثابة متوسط للمخزون. و كذلك الحال إذا لم نتمكن من الحصول على معلومات عن تكلفة المبيعات عند ذلك نستعيض عنها بالمبيعات الصافية ، ولا يوجد معيار نمطي لهذا المعدل لذلك يجب مقارنته مع معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة و مع معدلات السنوات السابقة لنفس الشركة فإذا كانت المبيعات في وضعها العادي و المعدل منخفضا فإن ذلك يعتبر مؤشرا على ارتفاع المخزون السلعي (زيادة الاستثمار في المخزون) بما يستتبع ذلك مع تكاليف و مخاطر و إذا كان المعدل مرتفعا كان ذلك مؤشرا على انخفاض قيمة المخزون مع ما يستتبع ذلك من مخاطر نفاذ المخزون و عجز الشركة عن تلبية بعض طلبيات العملاء .

3-2-7- معدل دوران صافي رأس المال العامل:

ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول السائلة التي تحتفظ بها ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لا بد من المقارنة مع معيار الصناعة ومع المعيار التاريخي.

3-3-نسب رأس المال:

و تقيس هذه النسب مدى مسا همة كل من أصحاب المشروع و الدائنين في تمويل موجودات المشروع فإذا كانت مساهمة أصحاب المشروع (الملكية) هي الأكبر فإن معظم الأخطار يتحملها أصحاب المشروع أما إذا كانت مساهمة الدائنين هي الأكبر في التمويل فإن معظم الأخطار في هذه الحالة يتحملها الدائنون و غالبا ما يفضل أصحاب المشروع اللجوء إلى الدائنين في تمويل الأصول لأن ذلك يمنحهم السيطرة على المشروع (كإدارة) بأقل استثمار ممكن و هذا ما يطلق عليه المتاجرة بالملكية كما سبق توضيحه و لكن ذلك يتضمن قدرا أعلى من المخاطرة فإذا نجح أصحاب المشروع في ذلك فإن الأرباح التي سيحصلون عليها ستكون أكبر و لذلك فإن المتاجرة بالملكية يكون تأثيرها على الربحية أكبر من تأثيرها على السيولة .

وهذه المجموعة من النسب تشمل كل من:

3-3-1- نسبة الاقتراض إلى الملكية:

وتقيس هذه النسبة مدى ونسبة مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة غير مرتفعة لأن انخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى الملكية} = \frac{\text{الاقتراض(مجموع الالتزامات للغير)}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

والمعيار النمطي لهذه النسبة في المؤسسات الصناعية 1:1 أي ألا تزيد أموال الاقتراض عن مجموع حقوق المساهمين أي أن تكون مساهمتها في تمويل أصول المشروع متساوية مع مساهمة حقوق الملكية.

3-3-2- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:

وهذه النسبة تبين مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل قليلة عند ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الاجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة (إقراضها) لأن القروض طويلة الأجل (الخصوم المتداولة) وبالتالي فإن نسبة الخصوم المتداولة ستكون مرتفعة وهذه النسبة يمكن أن تكون مؤشرا على درجة الخطورة لدى الشركة، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية} = \frac{\text{خصوم متداولة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

3-3-3-نسبة حقوق الملكية إلى الاصول الثابتة :

و تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة و بالتالي فإن هذه النسبة تساعد الغدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشرا على انخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في تمويل أي أصول ثابتة جديدة أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الاقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافة و يتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \times 100\%$$

و | صافي الأصول الثابتة = تكلفة الأصول الثابتة − مخصصات الاستهلاك |

3-3-4- نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض:

وهذه النسبة تعتبر مؤشرا على قدرة الشركة على السداد وذلك لأن سداد القروض يتم من خلال النقدية المتوفرة (والتي تعتبر عنصرا هاما من الأصول المتداولة)، وبالتالي فإن المؤسسة التي تملك نسبة أكبر من الأصول المتداولة مقارنة مع الاقتراض تكون قدرتها على السداد أكبر والسبب في ذلك هو أن الأصول الثابتة تخسر نسبة كبيرة من قيمتها عند تصفيتها أو بيعها على عكس الأصول المتداولة، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الالتزامات للغير}} \times 100\%$$

3-3-5-نسبة الالتزامات للغير إلى الأصول: ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الالتزامات الغير إلى الأصول} = \frac{\text{مجموع الالتزامات للغير}}{\text{صافي مجموع الاصول}} \times 100\%$$

وارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع المخاطر التي تواجه الملكية وأصحاب القروض لأن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مساهمة الاقتراض في تمويل الأصول مما يشكل أعباء كبيرة على الشركة من أجل خدمة الديون.

3-3-6- نسبة هيكل رأس المال:

وتقيس هذه النسبة نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى مجموع مصادر التمويل طويل الأجل، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{التزامات طويلة الأجل} + \text{حقوق جملة الأسهم العادية} + \text{الأسهم الممتازة}} \times 100\%$$

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{مجموع مصادر التمويل طويل الأجل}} \times 100\%$$

$$\text{هيكل رأس المال} = \text{حقوق المساهمين} \left(\text{أسهم عادية و أسهم ممتازة} \right) + \text{الالتزامات طويلة الاجل}$$

3-3-7- عدد مرات تغطية الفوائد:

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على تسديد فوائد القروض طويلة الاجل وقصيرة الأجل (أي قدرة الشركة على دفع هذه الفوائد) وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشرا على قدرة الشركة على خدمة ديونها مما يزيد في ثقة المقرضين والدائنين في الشركة وفي إمكانية الوفاء بفوائد القروض، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{عدد مرات التغطية للفوائد} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي ق.ف.ض}}{\text{الفوائد السنوية المدفوعة}} = *** \text{ مرات}$$

3-3-8- نسبة خدمة الديون : و يتم احتساب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{قدرة الشركة على خدمة ديونها} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي ق .ف .ض} \times \left(1 - \text{معدل الضرائب}\right)}{\text{أقساط القروض السنوية} + \text{الفائدة السنوية}}$$

وتقيس هذه النسبة قدرة أرباح الشركة على تسديد أقساط وفوائد القروض السنوية.

3-3-9-نسبة التغطية الشاملة:

وهذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار كل الالتزامات التعاقدية مثل (الفوائد / أقساط القروض / توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة /الايجارات السنوية للأصول الثابتة)، يتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التغطية الشاملة} = \frac{\text{صافي الربح ق .ف .ض} + \text{الاستهلاكات} + \text{الايجارات}}{\text{الفوائد المدفوعة} + \text{الايجارات} + \frac{1\text{أرباح الأسهم الممتازة}}{1 - \text{معدل الضرائب}} + \frac{\text{اقساط القروض الطويلة الأجل}}{1 - \text{معدل الضرائب}}}$$

3-4- نسب الربحية:

في العادة تستخدم عدة مقاييس للربحية وذلك لأن ربحية أي مشروع تتوقف على عدد كبير من السياسات المالية والتشغيلية كما أن طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة والطرق المحاسبية التي تستخدم تؤثر في مقياس الربحية المستخدم ويتم دراسة الربحية من خلال النسب التالية:

3-4-1- إعداد قائمة الدخل (قائمة نتيجة الاعمال) بالنسبة المئوية:

مقارنة مع صافي المبيعات وهي أبسط وأسهل وسيلة لتحليل أرباح أي مؤسسة ويتم ذلك عن طريق قسمة كل عنصر من عناصر قائمة الدخل على المبيعات الصافية.

3-4-2- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات (حافة مجمل الربح):

وهذه النسبة تستخدم لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة عناصر تكلفة المبيعات حيث أن مجمل الربح يتم التوصل إليه من خلال المقارنة بين المبيعات الصافية وبين تكلفة المبيعات، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{المبيعات الصافية}} \times 100\%$$

و $\boxed{\text{مجمل الربح} = \text{المبيعات الصافية} - \text{تكلفة المبيعات}}$

لا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لا بد من إجراء المقارنة مع نسب الصناعة ومع نسب الشركة للسنوات السابقة.

3-4-3- نسبة صافي ربح العمليات (الحافة):

وهذه النسبة كالنسبة السابقة لها وتعتبر مكملة لها إلا أنها تقتصر على تكلفة المبيعات بل تأخذ بعين الاعتبار كل المصاريف التشغيلية، وهي أيضا تساعد الإدارة في معرفة إلى أي مدى تستطيع تخفيض سعر البيع دون ان تتكبد أية خسائر، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات (الحافة)} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{المبيعات الصافية السنوية}} \times 100\%$$

ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لابد من المقارنة مع نسب الصناعة ومع نسب الشركة للسنوات السابقة.

3-4-4- نسبة صافي الربح الشامل إلى المبيعات:

وهذه النسبة كالنسب السابقة ولكنها لا تقتصر على ربح العمليات بل تعتمد على الربح الشامل والذي يتم التوصل إليه بعد الاخذ بعين الاعتبار المصاريف غير العادية والفوائد المدينة والإيرادات الأخرى غير العادية، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي

$$\text{نسبة صافي الربح الشامل} = \frac{\text{صافي الربح الشامل بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{المبيعات الصافية السنوية}} \times 100\%$$

ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لا بد من المقارنة مع معيار الصناعة ومع نسب الشركة للسنوات السابقة.

3-4-5- نسبة صافي ربح العمليات إلى الأصول العاملة (القوة الايرادية):

وهذه النسبة من أفضل النسب لقياس الربحية وللمقارنة بين الشركات المختلفة من حيث الحجم ومن حيث مقدار الأصول العاملة على ان تنتمي إلى نفس الصناعة، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي الأصول العاملة}} \times 100\%$$

3-4-6- نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول:

وتقيس هذه النسبة مدى ربحية المشرع ككل بحيث تأخذ بعين الاعتبار صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب مقارنة مع كل أصول الشركة والتي تعني مجموع الأموال المستثمرة، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي كل أصول الشركة}} \times 100\%$$

كما يمكن احتسابه كما يلي:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{الربح بعد الضرائب} + \text{الفائدة}(1 - \text{معدل الضرائب})}{\text{صافي كل الأصول}} \times 100\%$$

وهذه النسبة تساعد الإدارة في:

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتمويل.
- تعكس هذه النسبة مدى الكفاءة التشغيلية.
- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية.

3-4-7- نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر:

وهذه النسبة تبين الربح والعائد الذي تمكنت الشركة من تحقيقه مقارنة مع مصادر التمويل طويلة والتي تمثل كل من (حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل)، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح الشامل قبل فوائد القروض}}{\text{حقوق الملكية+ التزامات طويلة الأجل}} \times 100\%$$

وعند معاملة فائدة القروض هنا يجب أن نستثني الفائدة التي تدفع للبنوك مقابل تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل.

3-4-8- نسبة صافي الربح إلى الملكية (العائد على الملكية) :

وهذه النسبة تقيس العائد الذي تحققه أموال الملكية وفي الكثير من الشركات تستخدم هذه النسبة كبديل للنسبة السابقة نسبة صافي الربح إلى مجموع الأموال المستثمرة وتعتمد هذه النسبة على صافي الربح الشامل بعد الفوائد والضرائب وبعد طرح أرباح الأسهم الممتازة مقارنة مع حقوق الملكية، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى الملكية} = \frac{\text{صافي الربح الشامل بعد الفوائد و الضرائب} - (\text{أرباح الأسهم الممتازة})}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

وهذه النسبة تقيس مدى قدرة ونجاح الإدارة في تعظيم العائد الخاص بالمستثمرين، ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لابد من المقارنة مع معيار الصناعة والمعيار التاريخي.

3-5- نسب السوق: توضح هذه النسب المؤشرات التي يعكسها السوق المالي نتيجة لأداء المنشأة ويتم نشر هذه القيم وتوزيعها للمهتمين، وتشمل هذه المجموعة من النسب ما يلي:

3-5-1- نصيب السهم من الأرباح المحققة (العائد على السهم):

وتعتبر هذه النسبة من مؤشرات الربحية وهي تقيس نصيب السهم من الأرباح التي تحققها الشركة، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

3-5-2- نسبة سعر السهم إلى الربح المحقق:

وتقيس هذه النسبة وتحدد المبلغ الواجب استثماره من قبل المساهم للحصول على العائد المحقق للسهم، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة سعر السهم إلى ربحه} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}} \times 100\%$$

3-5-3- نسبة الموزع من الأرباح:

وهذه النسبة تعكس سياسة الشركة في توزيع الأرباح وهل توزع نسبة كبيرة من أرباحها أم تلجأ إلى التوزيع بنسبة قليلة واحتجاز الباقي، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الموزع من الأرباح} = \frac{\text{الأرباح الموزعة للأسهم العادية}}{\text{الأرباح بعد الضرائب و بعد أرباح الأسهم الممتازة}} \times 100\%$$

3-5-4- العائد الفعلي للسهم (ريع السهم) (عائد السهم):

وتقيس هذه النسبة مقدار الأرباح التي يقبضها المساهم العادي مقابل استثماره في أسهم الشركة المعنية، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{ريع السهم} = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{القيمة السوقية للسهم}} \times 100\%$$

3-5-5- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم:

وهذه النسبة تعتبر مؤشرا على توقعات المستثمرين عن الشركة وعلى الاستثمار في أسهمها فارتفاع هذه النسبة يعتبرا مؤشرا على استعداد المستثمرين لدفع أسعار للأسهم أكبر من قيمتها الدفترية، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} \times 100\%$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{مجموع حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

3-5-6- العائد لفترة الاقتناء (عائد الاحتفاظ بالسهم):

وتقيس هذه النسبة المنافع والإيرادات التي يحققها المستثمر من جراء استثماره في هذه الشركة وذلك عن السنة الكاملة وهذه الإيرادات أو المنافع التي سيحصل عليها المساهم تمثل نصيبه من الأرباح الموزعة بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع هذا السهم بنهاية المدة أو الزيادة في قمة السهم في حالة عدم بيعه، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{العائد لفترة الاقتناء} = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح الموزعة} + \text{الربح الرأسمالي للسهم}}{\text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة}} \times 100\%$$

و $\text{الربح الرأسمالي للسهم} = \text{سعر السهم السوقي بنهاية المدة} - \text{سعر السهم السوقي في بداية المدة}$

3-5-7- نصيب السهم من الأرباح الموزعة:

و هذه النسبة على درجة عالية من الأهمية للمستثمر قصير الأجل و الذي لا يهدف إلى تحقيق أرباح رأسمالية و الأرباح التي توزعها الشركة تعتمد على عوامل كثيرة بالإضافة إلى صافي الربح الذي تحققه الشركة منها سياسة توزيع الأرباح إذ تعتمد بعض الشركات سياسة الثبات في التوزيع أي أنها توزع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح بغض النظر عن قيمة الأرباح التي تحققها معتمدة في ذلك على رصيد الأرباح المدورة من السنوات السابقة أو تدوير الفائض للسنوات القادمة كما أن نسبة التوزيع التي يقترحها مجلس الإدارة لا تعتمد إلا بعد موافقة الهيئة العامة العادية للمساهمين، و يتم احتساب نصيب السهم من الأرباح المودعة كما يلي:

$$\text{نصيب السهم من الأرباح الموزعة} = \frac{\text{التوزيعات المعلن عنها للأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

أو | نصيب السهم من الأرباح الموزعة = نسبة التوزيع المعلن عنها × القيمة الاسمية للسهم |

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المردودية:

1-مفهوم المردودية:

هناك عدة تعاريف للمردودية نذكر منها:

يرى كل من " Loranz.p" و "Teller.R" بأن المردودية بصفة عامة هي عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة. (Lauzale, 1986, p. 24)

كما تعرف المردودية بأنها: "قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، أو أنها تقيس قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية بصفة مستمرة". (الحناوي، 1988، صفحة 78)

كما تعكس المردودية نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة المالية فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، إذا المردودية تعطي الإجابة النهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

2-أنواع المردودية:

2-1- المردودية التجارية:

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية (تقيس الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار من المبيعات). ويعد هذا المعدل مؤشرا لإجمالي نشاط المؤسسة بعد كل العمليات المتعلقة بالاستغلال العادي وغير العادي للمؤسسة ويسمى أيضا معدل الهامش الصافي.

ويتم احتساب المردودية التجارية كما يلي:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال السنوي الصافي}} \times 100$$

2-2- المردودية الاقتصادية:

تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة، أي تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائد في إطار النشاط الاستغلالي.

ويتم احتساب المردودية الاقتصادية كما يلي:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times 100$$

2-3-المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة):

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية. (محمد ب.، 2018-2019، صفحة 52)

كذلك في إطار السوق، على المؤسسة الاقتصادية تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباح كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة.

تعرف المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة) على أنها: العائد الذي يتحصل عليه المساهمون في المؤسسة مقابل كل وحدة نقدية يستثمرون فيها، بمعنى قدرة المؤسسة على تعويض المساهمين، سواء في شكل أرباح موزعة أو في شكل احتياطات.

ويتم احتساب المردودية المالية كما يلي:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

توضح النسبة أعلاه، مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، حيث كلما كان هذا المعدل مرتفع كلما كان أفضل للمؤسسة.

خلاصـــــــة الفصـــــل الـثــاني

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية منذ نهاية القرن 19، وبالتحديد في بداية الثلاثينات من القرن الماضي خلال فترة الكساد الاقتصادي الكبير أين شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض التحليل، جمع البيانات وتنتهي بوضع التوصية المناسبة.

وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الاموال الخاصة والملاحق، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

فباستخدام الأدوات السابقة في تحليل الميزانية يمكننا الوصول إلى حكم حول: السيولة، الملاءة، الهيكل التمويلي داخل المؤسسة، بذلك يمكننا تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها والتعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري -وكالة بسكرة -386-

تمهيد الفصل الثالث:

بعد استعراضنا للجانب النظري للدراسة بشقيه حول التحليل المالي ودوره في تقييم أداء البنوك التجارية لابد من اختبار فرضيات الدراسة على الواقع، وتم الاختبار بالاعتماد على دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري- بسكرة.

وفي هذا الفصل سيتم عرض المنهجية التي تم اعتمادها في الدراسة، والطريقة المعتمدة في جمع البيانات. تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية حيث يتناول المبحث الأول البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري باعتباره البنك الأصلي من تعريف، تاريخ تأسيس و هيكل تنظيمي بالإضافة إلى مهام و نشاطات البنك المتعددة، أما المبحث الثاني فيتناول البطاقة الفنية للوكالة محل التربص و هي وكالة بسكرة -386- و مختلف الصيغ الموجودة بها، و أخيرا المبحث الثالث الذي يدرس دوافع البنك الوطني الجزائري في استخدام التحليل المالي لتقييم أدائه و الذي يتضمن مختلف إجراءات استعمال التحليل المالي و تقييم مدى نجاح التحليل المالي في تقييم أداء البنوك التجارية و تحديد نقاط القوة و الضعف التي تواجهها من خلال ثلاث مباحث و هي كالتالي:

المبحث الأول: البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري -وكالة بسكرة-386-

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشرات التحليل المالي

المبحث الأول: البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري:

سوف نتطرق في هذا المبحث الأول إلى تعريف البنك الوطني الجزائري وتاريخ تأسيسه وهيكله التنظيمي، بالإضافة إلى مهام ونشاطات البنك المتعددة.

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة، من بينها تمويل القطاع الزراعي.

وفي سنة 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي، بعد ذلك تم إصدار قانون رقم 88_01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز وتوزيع الموارد من قبلها.
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات

وفي 14 أفريل 1990 تم اصدار قانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بتغيير جذري للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي. على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، وفي شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري إلى 600 41 مليار دينار جزائري وفي شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري مرة أخرى من 600 41 مليار دينار جزائري إلى 000 150 مليار دينار جزائري.

ويضم البنك الوطني الجزائري الأرقام التالية:

- 223 وكالة تجارية موزعة عبر كافة التراب الوطني.
- 21 مديرية جهوية.
- أكثر من 5000 موظف.
- 99 شباك آلي.
- 180 موزع آلي.
- 000 380 بطاقة بنكية.
- 493 478 2 حساب للزبائن.

- 305 121 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد.
- 000 8 جهاز دفع إلكتروني.
- 64 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني.
- 8 وكالات متخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية.
- 31 وكالة رقمية.
- 68 شباك إسلامي.
- 079 18 منخرط في خدمة الدفع بدون تلامس.

المطلب الثاني: مهام وخدمات البنك الوطني الجزائري:

سوف نتناول في هذا المطلب المهام التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها إلى الجمهور.

أولا: مهام البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلزم الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما أنه يكتب على أي شكل كان أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

وعليه من الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو في الخارج على أي شكل كان وكل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري:

تتعدد الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري من خدمات للأفراد، خدمات للمؤسسات وخدمات للمهنيين.

1- الخدمات البنكية للأفراد:

1-1- القروض العقارية: وتتمثل في:

- قروض تهيئة مسكن.
- قرض عقاري بنية فائدة مدعمة (شراء مسكن ترقوي مدعم).
- قرض لشراء مسكن جديد جاهز.
- قرض لشراء مسكن ترقوي بصيغة البيع على المخطط.
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن فردي منجز ضمن مشروع سكني جماعي في منطقة الجنوب أو الهضاب العليا.
- قرض لتوسيع مسكن.

- قرض بنسبة فائدة منخفضة لشراء مسكن ترقوي جماعي بصيغة البيع على المخطط.
- قرض لشراء مسكن لدى أحد الأفراد.
- قرض لبناء مسكن فردي.
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن ريفي.

1-2- القروض الاستهلاكية: وتتمثل في:

- قرض سيارة.
- قرض رفاهية.

1-3- التوفير والاحتياط: وتتمثل في:

- سند الصندوق.
- دفتر التوفير بفائدة.
- دفتر التوفير بدون فائدة.
- ايداع لأجل.
- دفتر التوفير المغناطيسي.
- حساب التوفير للصغار –مستقبلي-

1-4- التوفير والتقاعد:

سواء للأجراء أو الفلاحين أو التجار يمنح البنك الوطني الجزائري امكانية شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل بحيث تمكن هذه الأسهم من رفع وزيادة رأس المال المدخر ة الاستفادة من المردود بالإضافة إلى علاوة تمنح بعد التقاعد.

1-5- الخدمات الائتمانية والبنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني.
- خدمات الشباك البنكي عن طريق الهاتف.

2- الخدمات البنكية للمهنيين: وتتمثل في:

2-1- بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني.
- خدمة الشباك عن طريق الهاتف المحمول.
- جهاز الدفع الإلكتروني.
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.

2-2- التمويل:

- القروض متوسطة الأجل.

- القروض طويلة الأجل.

2-3- القروض المدعمة من قبل الدولة:

- قرض .ANGEM

- قرض .CNAC

- قرض .ANSEJ

2-4- الاستثمار:

- ايداع لأجل.

- سند الصندوق.

3- الخدمات البنكية للمؤسسات الكبيرة: وتتمثل في:

3-1- بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني.

- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف المحمول.

- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.

- جهاز الدفع الإلكتروني.

3-2- قروض الاستثمار:

- قروض متوسطة الأجل.

- قروض طويلة الأجل.

- القرض الإيجاري.

3-3- الاستثمار:

- سند الصندوق.

- ايداع لأجل.

3-4- قروض الاستغلال:

- قروض الصندوق.

- قروض بإمضاءات.

3-5- التجارة الخارجية:

- التوطين المسبق.

- الدفع المستندي.

- القرض المستندي.

- الضمانات الدولية.
- التحويلات الدولية.
- التصدير من غير المحروقات.

4- الخدمات البنكية للمؤسسات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل في:

4-1- الاستثمارات:

- سند الصندوق.
- ايداع لأجل.

4-2- بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني.
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف المحمول.
- جهاز الدفع الإلكتروني.

4-3- قروض الاستغلال:

- قروض الصندوق.
- قروض بإمضاءات.

4-4- قروض الاستثمار:

- قروض متوسطة الأجل.
- قروض طويلة الأجل.
- القرض الإيجاري.

4-5- التجارة الخارجية:

- التوطين المسبق.
- الدفع المستندي.
- القرض المستندي.
- الضمانات الدولية.
- التحويلات الدولية.
- التصدير من غير المحروقات.

4-6- القروض المدعمة من الدولة:

- قرض .ANGEM

- قرض .CNAC

- قرض .ANSEJ

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

يعتبر الهيكل التنظيمي من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها، ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري، مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة ثم الأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية المراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك، فمنذ نشأة البنك الوطني الجزائري وهي تعمل جاهدة على دعم وتقوية هيكلها التنظيمي للاستجابة لمتطلبات السوق، يقوم الهيكل التنظيمي على الشكل التالي:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

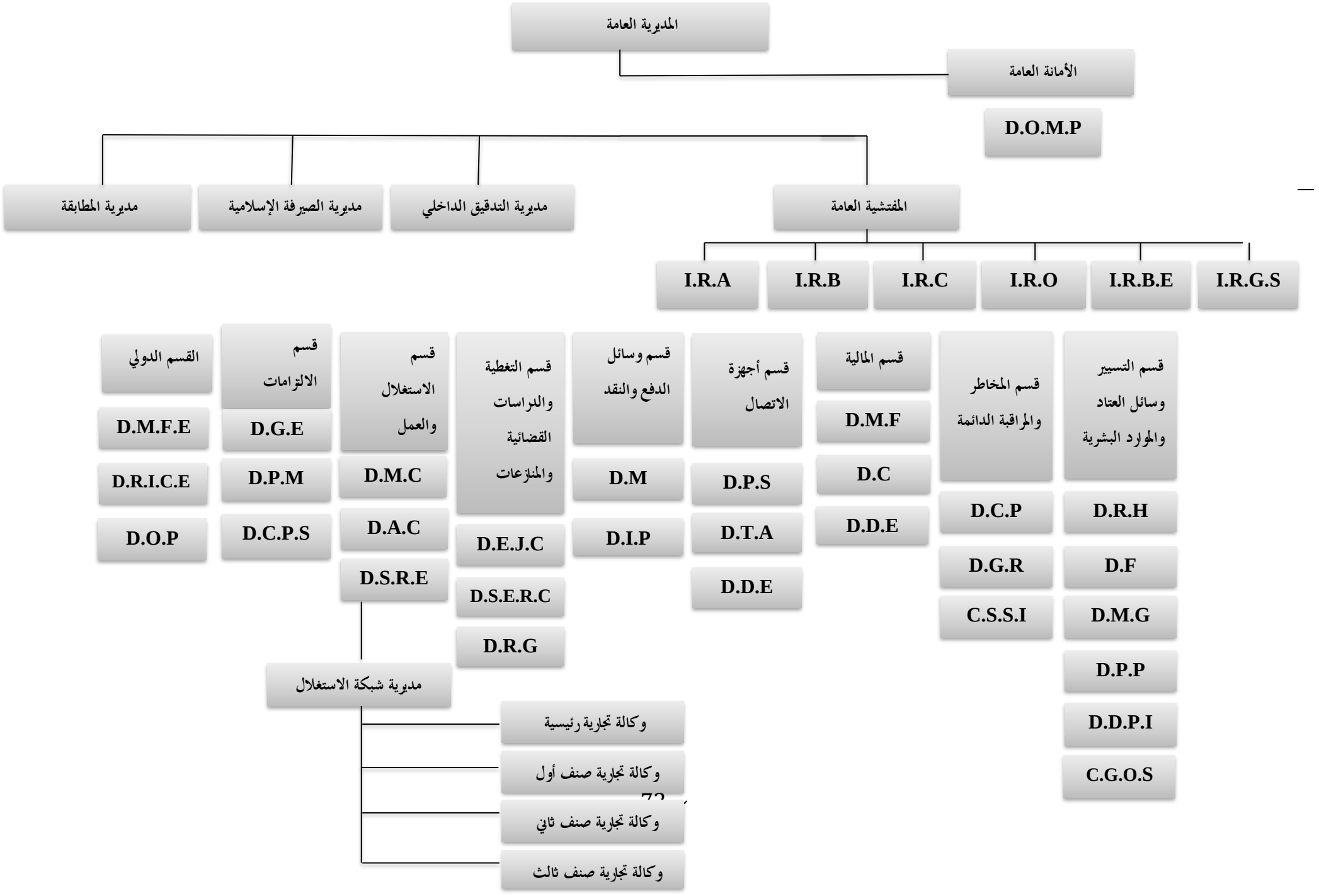
المديرية العامة
الأمانة العامة
D.O.M.P
مديرية المطابقة
مديرية الصيرفة الإسلامية
مديرية التدقيق الداخلي
المفتشية العامة
I.R.A
I.R.B
I.R.C
I.R.O
I.R.B.E
I.R.G.S
قسم التسيير وسائل العتاد والموارد البشرية
D.R.H
D.F
D.M.G
D.P.P
D.D.P.I
C.G.O.S
قسم المخاطر والمراقبة الدائمة
D.C.P
D.G.R
C.S.S.I
قسم المالية
D.M.F
D.C
D.D.E
قسم أجهزة الاتصال
D.P.S
D.T.A
D.D.E
قسم وسائل الدفع والنقد
D.M
D.I.P
قسم التغطية والدراسات القضائية والمنازعات
D.E.J.C
D.S.E.R.C
D.R.G
قسم الاستغلال والعمل
D.M.C
D.A.C
D.S.R.E
قسم الالتزامات
D.G.E
D.P.M
D.C.P.S
القسم الدولي
D.M.F.E
D.R.I.C.E
D.O.P
مديرية شبكة الاستغلال
وكالة تجارية رئيسية
وكالة تجارية صنف أول
وكالة تجارية صنف ثاني
وكالة تجارية صنف ثالث

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري BNA

1- الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

1-1- الأمانة العامة:

- مديرية تنظيم المناهج والاجراءات DOMP.
- مديرية الصيرفة الإسلاميةDF.
- مديرية المطابقة D Conformité.

1-2- المفتشية العامة:

- المفتشية الجهوية – الجزائر العاصمة I.R.A.
- المفتشية الجهوية – البليدة I.R.B.
- المفتشية الجهوية – قسنطينة I.R.C.
- المفتشية الجهوية – وهران I.R.O.
- المفتشية الجهوية – بجاية I.R.BE.
- المفتشية الجهوية – الجنوب الكبير I.R.GS.
- مديرية التدقيق الداخلي DAI.

1-3- الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- مديرية التحركات المالية مع الخارج DMF.
- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية DRICE.
- مديرية العمليات المستندية DO.

1-4- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

- مديرية المؤسسات الكبرى DGE.
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة DPME.
- مديرية القروض لأفراد والقروض الخاصة DCPS

1-5- الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري:

- مديرية التسويق والاتصال DMC.
- مديرية التنشيط التجاري .DAC
- مديرية دعم شبكة الاستغلال .DSRE

1-6- الهياكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القانونية والمنازعات:

- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات DEJC.

- مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض .DSERC
- مديرية تحصيل الضمانات .DRG

1-7- الهياكل التابعة للقسم وسائل الدفع والنقد:

- مديرية النقد .DM
- مديرية وسائل الدفع DIP.

1-8- الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:

-مديرية الإنتاج والخدمات DSP.
- مديرية التكنولوجيات والهندسة .DTA
- مديرية تطوير الدراسات والمشاريع DDEP.

1-9- الهياكل الملحقة بقسم المالية:

- مديرية السوق المالي DMF.
- مديرية مراقبة التسيير DCG.
- مديرية المحاسبة DC.

1-10- الهياكل التابعة لقسم المخاطر والمراقبة الدائمة:

- مديرية المراقبة الدائمة DCP.
- مديرية تسيير المخاطر DGR.
- خلية أمن الأنظمة المعلوماتية .CSSI

1-11- الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

- مديرية الموارد البشرية.DRH
- مديرية التكوين DF.
- مديرية الوسائل العامة DMG.
- مديرية المحافظة على الأملاك DPP.
- مديرية تطوير التراث العقاري DPPI.
- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية .CGOS

1-12- شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 19 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 217 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المبحث الثاني: البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة–386–

في هذا المبحث سوف نتطرق الى تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة –386– محل التربص باعتبارها فرع من فروع البنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تعريف وكالة بسكرة رقم 386 وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: تعريف وكالة بسكرة

تعتبر وكالة بسكرة وكالة رئيسية وأحد فروع البنك الوطني الجزائري تحمل الوكالة رقم 386 تعتبر واحدة من بين 08 وكالات التابعة لمديرية بسكرة 159.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة: تقسم وكالة بسكرة كما يلي:

المدير: هو المسؤول والمسير الأول في الوكالة ومن مهامه:

- ✓ يشرف على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة.
- ✓ متابعة وضبط تكاليف التسيير، والمحافظة على ممتلكات الدولة.
- ✓ المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.

الأمانة: تتعامل مع المدير مباشرة ولها المهام التالية:

- ✓ إدارة المواعيد الرسمية للمدير ومختلف الأقسام.
- ✓ استقبال وارسال الاتصالات الهاتفية.
- ✓ استقبال وتسجيل البريد الوارد على المصالح.

القسم الإداري: تقوم بتحضير ودراسة الخطط والمخططات المتبعة من طرف الوكالة.

نائب المدير: هو الذي ينوب مدير الوكالة في غيابه ومكلف بشؤون القسم الإداري، كما يقوم بمراقبة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق بين المصالح.

مصلحة الصندوق: تتكفل بنشاط البنك بما فيها الإيداع وسحب الأموال نقدا، نجد فيه

قسم الشباك ومن مهامه:

- ✓ منح الشيكات، وعمليات السحب.
- ✓ استقبال طلب دفتر الشيكات.
- ✓ عمليات الإيداع.

قسم ما وراء الشباك ومن مهامه التحويلات وعمليات الخزينة والتي تتمثل في ملئ حسابات العملاء.

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة –386–

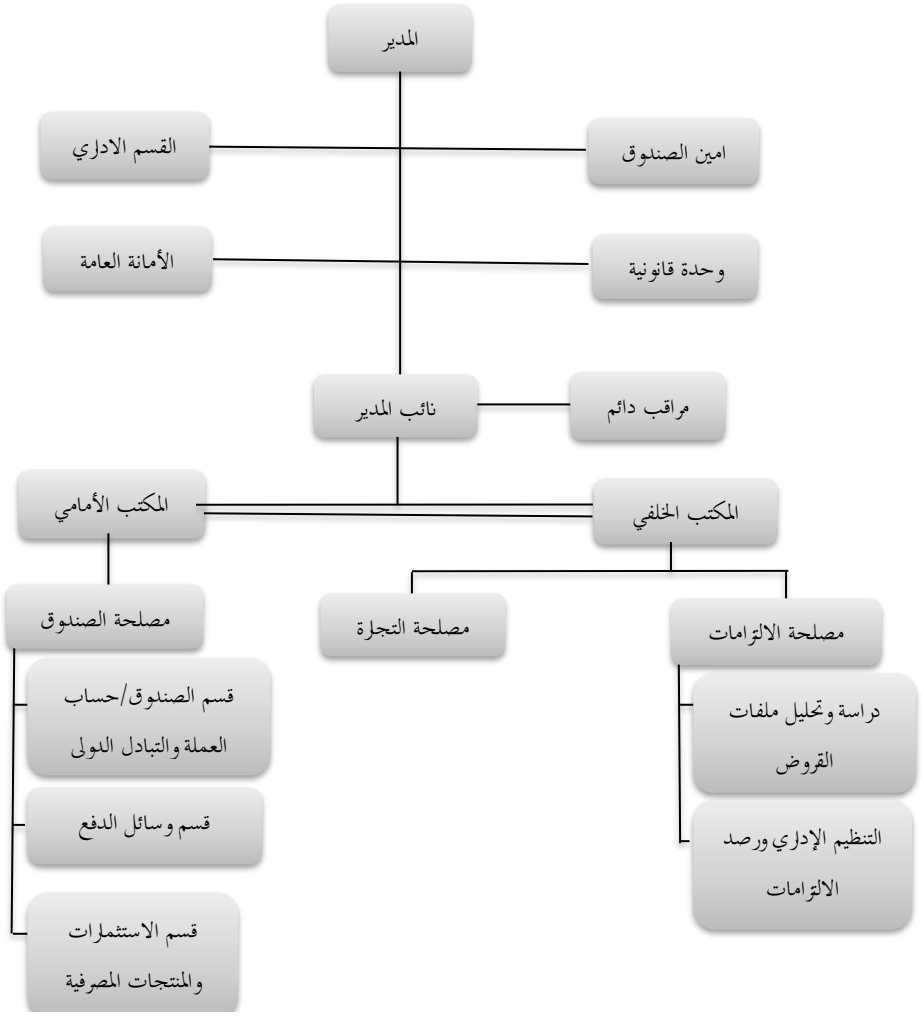

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري BNA –وكالة بسكرة–

المطلبالثاني:وظائف وأهداف وكالة بسكرة –386

الفرع الأول: وظائف الوكالة

يمكن تلخيص أهم مهام الوكالة كما يلي:

–منح القروض وتقديم خدمات مالية للزبائن.

–القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتماد والتحويل.

–تقديم خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت.

–تأجير الصناديق الحديدية.

الفرع الثاني: أهداف الوكالة

تهدف وكالة بسكرة –386 الى:

- ✓ تقديم أحسن الخدمات لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن والحفاظ عليهم وكسب المزيد منهم.
- ✓ تحقيق الربحية لضمان الاستمرار.
- ✓ المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.
- ✓ خلق مناصب الشغل بتمويل الاستثمارات.
- ✓ العمل على تلبية احتياجات الزبائن من اجل خلق الثقة.
- ✓ تطوير نوعية الخدمات المقدمة

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشرات التحليل المالي

في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة وتحليل الأداء المالي لوكالة بسكرة –386– وسنتعرف على المؤشرات التي يستخدمها البنك الوطني الجزائري لتقييم أدائه المالي.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري –وكالة بسكرة–386–

تعتبر القوائم المالية الصورة التي تعكس أداء البنك التجاري، وفيما يلي نقدم القوائم المالية لوكالة بسكرة–386–:

1. **أصول ميزانية البنك الوطني الجزائريBNA**: عرض أصول الميزانية للفترة 2020-2021 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14) يوضح أصول البنك الوطني الجزائري للفترة 2020–2021

الأصول	2021	2020
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	331 762 148	204 207 936
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	246	248
أصول مالية جاهزة للبيع	413 719 493	413 426 493
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	612 819 121	523 239 376
سلفيات وحقوق على الزبائن	**1438578088**	**2117718812**
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	1510752060	14 043 820
الضرائب الحالية–الأصول	4 821 590	8 428 662
الضرائب المؤجلة–الأصول	1 523 706	1 008 872
أصول أخرى	66 935 395	47 818 018
حسابات التسوية	45 824 597	55 834 995
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء	31237590	31 488 186
عقارات استثمارية	-	-
الأصول الثابتة المادية	23209792	22 961 112
الأصول الثابتة غير مادية	69655	94 342
فارق الحيازة	-	-
إجمالي الأصول	**4481253482**	**3440270872**

المصدر: التقرير المالي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة 2021/2020

يمثل الجدول رقم (14) تطور عناصر تطور للبنك الوطني الجزائري محل الدراسة خلال الفترة المدروسة (2021-2022) حيث نلاحظ تذبذب في قيم عناصر الأصول بين الانخفاض وارتفاع

2. **خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري BNA**: عرض خصوم الميزانية للفترة 2020-2021 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2020-2021

الخصوم	2021	2020
البنك المركزي	761 489 186	50 000 000
ديون تجاه الهيئات المالية	700 002 151	564 645 009
ديون تجاه الزبائن	**2 022 287511**	1901513860
ديون ممثلة بورقة مالية	33 390 930	28 606 720
الضرائب الجارية – الخصوم	17 047 559	5 357 323
الضرائب المؤجلة – خصوم	537 790	537 553
خصوم أخرى	123 959 651	109 956 773
حسابات التسوية	100 213 097	101 736 450
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	44 044 595	33 705 906
إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	82 106 618	117 796 216
ديون تابعة	206 684 712	205 672 488
راس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة براس المال		
الاحتياطات	142 221 150	123 470 345
فارق التقييم	12 436 597	4 404 218
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 117 206
ترحيل من جديد	15 024 250	5 703 139
نتيجة السنة المالية	46 690 479	23 047 665
مجموع الخصوم	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

المصدر: التقرير المالي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة 2021/2020

يوضح الجدول رقم (15) تطور عناصر الخصوم، حيث نلاحظ من خلاله مجموعة من التغيرات التي تحدث كما يلي:

- البنك المركزي: حيث نجد قيمته في السنتين، وهذا يدل على ان البنك لجا إلى الاقتراض من هذه الهيئة.
- ديون اتجاه الهيئات المالية: حيث شهد هذا العنصر ارتفاعا من سنة 2021 إلى سنة 2022.
- مجموع الخصوم: نلاحظ انه ارتفع من سنة 2021 على سنة 2022.

3. جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري BNA:

الجدول رقم (16): جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2021-2020

البيان	2021	2020
+فوائد ونواتج مماثلة	146 275 080	134 401 409
-فوائد وأعباء مماثلة	55 882 188	-53 050 438
+عمولات (نواتج)	2 373 492	2 241 709
-عمولات (أعباء)	-56 268	-26 690
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	-2	-1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	1 523 098	1 794 246
+ نواتج النشاطات الأخرى	384 198	2 422 196
- رسوم الأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	94 617 409	87 782 431
- أعباء الاستغلال عامة	-22 778 789	-20 202 660
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة العادية وغير العادية	-1 543 690	-1 530 775
الناتج الإجمالي للاستغلال	70 294 680	68 048 996
-مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-64 516 626	-55 185 699
+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	52 166 617	17 284 504
ناتج الاستغلال	57 944 651	28 147 801
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-11 254 172	-5 100 135
الناتج الصافي للسنة المالية	**46 690 479**	**23 047 665**

المصدر: التقرير المالي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة 2021/2020

يرمز هذا الجدول رقم (16) إلى قائمة حساب النتائج، والذي يعتبر ملخص للأعباء ونواتج المنجزة من طرف البنك ويبرز الناتج الصافي للسنة المالية نلاحظ أنه ارتفع من ستة 2021 إلى 2022.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA

الفرع الأول: باستخدام مؤشرات التحليل المالي

الجدول رقم (17): يوضح تقييم الأداء المالي للبنك بمؤشرات التوازن المالي للفترة 2020-2021

2020	2021	
79 462 509	85 120 343	رأس المال العامل = الموارد الدائمة – الأصول الثابتة
-18 306 798	-15 583 955	$BFRhex - BFRex = BFR$
97 769 307	100 704 298	الخزينة الصافية $= FRNG - BFR$

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة بسكرة-

الشكل رقم (08): أعمدة بيانية تمثل مؤشرات التوازن المالي بالنسبة للبنك

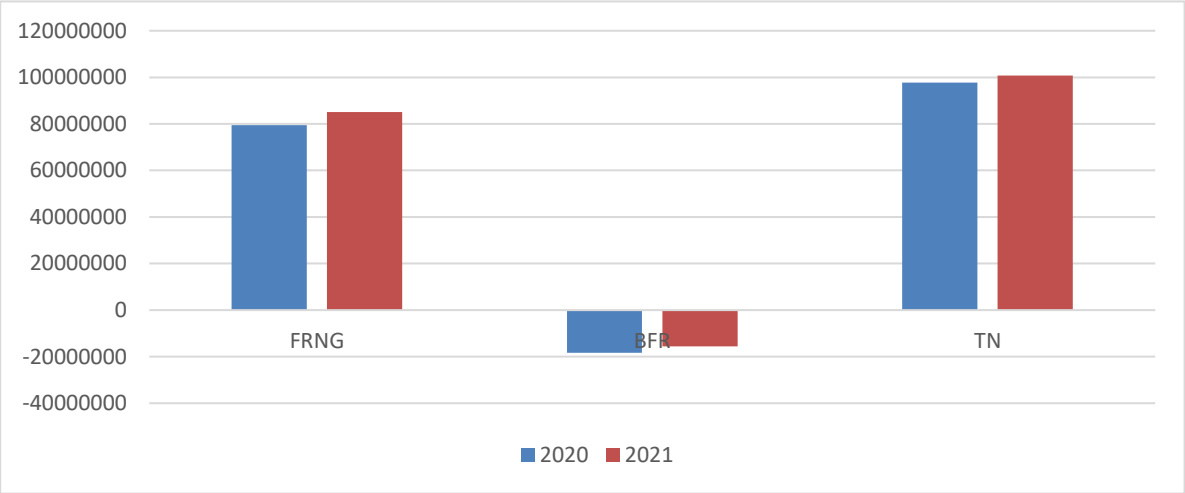

التعليق: نلاحظ في السنتين 2020 و2021 أن البنك الوطني الجزائري سجل تغيرات في المؤشرات كالتالي:

بالنسبة لرأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذا يدل على وجود فائض في السيولة أي أن البنك قادر على ضمان الوفاء بديونه عند تاريخ الاستحقاق، كما انه في سنة 2021 سجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2020.

اما بالنسبة ل احتياج راس المال العامل سالب أي $0 > BFR$ وهذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات لهذا يجب على البنك أن يوفر راس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

اما الخزينة الصافية موجبة وهدا يعني أن رأس المال العامل > احتياج راس المال العامل وفي هذه الحالة يقوم البنك بتخصيص جزء من أصوله الغير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية نلاحظ أنه ارتفع في سنة 2021 بالنسبة لسنة 2020.

الفرع الثاني: باستخدام النسب المالية:

انطلاقا من التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري سنقوم بتقييم أدائه المالي وذلك بواسطة النسب المالية، خلال الفترة الزمنية 2020-2021

1- نسبة الربحية:

الجدول رقم (18): يوضح نسبة الربحية خلال الفترة 2021-2020

النسبة	2021	2020
القدرة التنافسية	-	2.79%
معدل النمو	-	6.89%
خلق القيمة	72.01%	74.87%
وزن الأفراد	49.91%	47.92%

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة بسكرة-

التعليق: نلاحظ أن القدرة التنافسية انعدمت في سنة 2021 انعدمت في السنة 2021 وهيا ومعدل النمو انعدمت، أما بالنسبة لنسبة خلق القيمة فنلاحظ أنها انخفضت في سنة 2021 بالنسبة لسنة 2020، ونفس الشيء في نسبة وزن الأفراد.

2- نسبة المردودية:

الجدول رقم (19): يوضح نسبة المردودية خلال الفترة 2021-2020

النسبة	2021	2020
المردودية التجارية	1,77%	7,41%
المردودية المالية	0,17%	0,71%
المردودية الاقتصادية	0,12%	0.53%
مردودية الاستغلال	32%	36,67%

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة بسكرة-

التعليق:

نلاحظ أن البنك سجل خلال سنة 2021 معدل المردودية منخفض مقارنة بمعدل سنة 2020، إذ قدر معدل المردودية التجارية ب 7.41 %سنة2020، لكن في سنة 2021 شهد انخفاضا قدره 1.77%، وهذا يدل على أن:

- المردودية المالية: يقيس مقدار المحقق من المساهمين وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه البنك من استثمار أموال المقترضين أي أن من كل دينار تستثمره يربح البنك 0.17 % فائدة ونرى أنها انخفضت الفائدة التي حققتها سنة 2021 بالنسبة 2020.
- المردودية التجارية: تقيم السياسة التسعيرية في نسبة الفائدة المنتهجة من طرف البنك حيث انخفضت النسبة في سنة 2021 بالنسبة لسنة 2020.
- المردودية الاقتصادية: هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة والاموال التي استعملتها فقياسها يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الارباح بعيدا عن التأثيرات السياسة المالية فلقد انخفضت النسبة في سنة 2021 بالنسبة لسنة 2020.

3- نسبة الهيكلة:

الجدول رقم (20): يوضح نسبة الهيكلة خلال الفترة 2021-2020

النسبة	2021	2020
الاستقلالية المالية	-	-
صافي تغطية مخاطر الأصول	74.44%	75.47%
قدرة السداد	00	0
الرصيد المالي طويل الأجل	610.04%	595.57%

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة بسكرة-

التعليق: الاستقلالية المالية لم تحسب، أما بالنسبة لصافي تغطية مخاطر الأصول فنلاحظ أن المؤسسة تستطيع تغطية المخاطر التي تنتج عن الأصول في سنة 2021 بنسبة 74.44 % والتي انخفضت بالنسبة لسنة 2020 التي تقدر ب 75.47 %. أما بالنسبة لقدرة السداد فهي تساوي 0، وأخيرا الرصيد المالي طويل الأجل أي الاموال التي تملكها لمدة طويلة المدى لسنة 2021 بقيمة 610.04 % والتي ارتفعت بالنسبة لسنة 2020 بقيمة 595.57 %.

4- نسبة السيولة:

الجدول رقم (21): يوضح نسبة السيولة خلال الفترة 2021-2020

النسبة	2021	2020
نسبة السيولة العامة	353.61%	384.91%
التخفيض	41.57%	47.84%
مباشرة	312.04%	337.04%

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة بسكرة-

التعليق: نلاحظ أن نسب السيولة انخفضت في سنة 2021 بالنسبة لسنة 2020

ملاحظة: أن النسب محسوبة من طرف البنك وليس من طرف الطالبتين

خلاصة الفصل الثالث:

تم التطرق في هذا الفصل الى التعريف بالبنك الوطني بصفة عامة ومهامه والخدمات التي يقدمها وهيكله التنظيمي، بعدها قمنا بتقديم وكالة بسكرة وتشخيص وضعيتها المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

ومن خلال ما تناوله هذا الفصل والمتعلق بالدراسة الميدانية لحالة البنك الوطني –وكالة بسكرة– تبين لنا أن لمؤشرات تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في تشخيص وضعيته المالية وكشف الاختلالات والانحرافات التي تواجه قد البنك.

الخاتمة

الخاتمة:

إن تقييم الأداء المالي هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي مستقبلا، كما أنها تعني أيضا تحديد مستوى معين يرغب البنك في تحقيقه.

يعد تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ذو أهمية كبيرة لما له دور كبير في مراقبة الأهداف فيما يتعلق بالسيولة والربحية لما يضمن من تحقيق أطبر عائد والحفاظ على قدر كافي من السيولة لمواجهة سحوبات المودعين، غير أنه مهما بلغت دقة وجودة تقييم الأداء المالي فإنه يبقى البنك عاجزا عن تحسين أدائه المالي وتحقيق أقصى عوائد.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والتي كانت حول عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات التحليل المالي وكان محل الدراسة البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة بسكرة– تم التطرق إلى الموضوع من خلال ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي تم فيه تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA باستخدام مؤشرات التحليل المالي والنسب المالية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

أولا: النتائج

- يقدم تقييم الأداء المالي صورة واضحة وشاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك.
- البنك محل الدراسة سجل فائضا في السيولة أي أن هذا البنك قادر على الوفاء بديونه.
- قدرة البنك الوطني الجزائري على تخصيص جزء من أصوله الغير جارية لتغطية راس المال العامل مما يطرح عليه مشكلة الربحية.
- تسجيل البنك انخفاض في نسبة الربحية الأربعة: (القدرة التنافسية، معدل النمو، خلق القيمة وزن الافراد) إذ أن البنك يشهد تراجعا كبيرا في ربحيته بالإضافة إلى أن البنك يواجه صعوبة في إدارة استثماراته وتوليد أرباحه.

ثانيا: التوصيات

من خلال ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

- الاهتمام برفع الأمان للبنك ما يزيد من ثقة المستثمرين وهذا بدوره يزيد من جلب الودائع.
- على البنك القيام بعملية تقييم دورية لتقييم أدائه المالي، حتى يتمكن من تحديد قوة مركزه المالي واتخاذ تدابير اللازمة لمواجهة أي انحرافات.

ثالثا: اختبار الفرضيات

لقد تمت هيكلة البحث بناءا على ثلاث فرضيات، اين كانت نتائج اختبارها كالاتي:

الفرضية الأولى: هذه الفرضية صحيحة تعد عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الأساس في تحسين الأداء وتطويره وحسن سير استخدام الموارد المتاحة وتقييم مدى فعالية وكفاءة استخدام الأموال.

الفرضية الثانية: إن إستخدام أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية تمكن من اكتشاف الأخطار التي من الممكن أن تواجه البنك وتقوم بإدارتها، بالتقليل من فرص الخسائر الى اقل حد ممكن.

رابعا: آفاق الدراسة

تناولت هذه المذكرة موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام مؤشرات التحليل المالي. ومن خلال خوضنا في غمار هذا الموضوع في كلتا جوانب النظري والتطبيقي لاحظنا أن هذا الموضوع يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها لحدود الدراسة، ويبقى موضوع البنوك التجارية مجالا مفتوحا لدراسات أخرى أكثر تخصصا، وهذا باستعمال أدوات مختلفة غير مستعملة في هذا البحث، ونتيجة للجهد وما آلت إليه دراستنا فقد اتسمت لنا وتولدت لنا مواضيع نراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة وهي كالآتي:

- أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك.
- دور التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الإسلامية.

وفي الأخير فإن بحثنا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لنا لإثراء أحد أهم المواضيع، نتمنى أن تكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فإن أصبنا فالله ولي التوفيق وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المراجع

قائـــــمة المراجع

المراجـع العربية:

أولا: الكتب

1-ابراهيم الهندي منير. (2009). ***الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء (مدخل حوكمة الشركات)***. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

2-السعيد فرحات جمعة. (2002). ***الأداء المالي لنظمات الاعمال***. الرياض: دار المريخ للنشر.

3-الشراح رمضان ، الشمري تركي ، و محمد العسكر. (2011). ***البنوك التجارية***. الكويت: مكتبة الآفاق.

4-الشمخي حمزة ، و الجزاوي ابراهيم . (1998). ***الإدارة الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات***. الأردن: دار صفاء لنشر و التوزيع .

5-الشنطي ايمن، و شقر عامر. (2007 الطبعة الاولى). ***مقدمة في الادارة والتحليل المالي***. عمان، الاردن: دار البداية.

6-المبروك ابو زيد محمد. (2009 الطبعة الثانية). ***التحليل المالي شركات واسواق***. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

7-الهلالي محمد، و شحادة عبد الرزاق. (2009). ***محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية و شركات التأمين)*** *الطبعة الأولى*. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

8-الياس, ب & ,.يوسف , ق .(2006) .***التسيير المالي (الإدارة المالية – دروس و تطبيقات)*** .الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع.

9-بن صالح الخطيب فاروق. (الطبعة الأولى2014). ***النقود والسياسات النقدية***. جدة.

10-تايه النعيمي عدنان ، و فؤاد التميمي ارشيد. (2007). ***التحليل والتخطيط المالي–اتجاهات معاصرة***. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

11-جعفر الكرخي مجيد. (2015 الطبعة الأولى). ***مؤشرات الأداء الرئيسية***. عمان ، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

12-جلدة سامر . (2009). ***البنوك التجارية و التسويق المصرفي***. الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع.

13-حسين بلعجوز، و رابح بوقرة. (بلا تاريخ). ***ادارة المخاطر المصرفية بالاشارة الى حالة الجزائر (ملخص كتاب)***. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.

14-دادي عدوان ناصر. (2008). ***دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة***. الجزائر : دار المحمدية.

15-دادي عدوان ناصر. (1999). ***تقنيات مراقبة تسيير الادارة المالية***. الجزائر: دار المحمدية العامة.

16-راضي خنفر مؤيد، و فلاح مطارنة غسان. (2006 الطبعة الاولى 2011 الطبعة الثالثة). ***تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)***. عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

17-شاكر محمد منير ، و اخرون. (2005 الطبعة الثانية). ***التحليل المالي مدخل صناعة القرارات***. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

18-شاكر منير، اسماعيل اسماعيل، و نور عبد الناصر. (2000 الطبعة الاولى). ***التحليل المالي مدخل صناعة القرارات***. مطبعة الطليعة.

19-شنوف شعيب . (2012). ***التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية والابلاغ المالي***. عمان، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

20-صالح الحناوي محمد ، و آخرون. (2004). ***الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات***. عمان، الأردن: الدار الجامعية.

21-عبد الغفار حنفي. (2004). ***اساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى***. الاسكندرية: الدار الجامعية الاسكندرية.

22-عطار رشاد ، و آخرون . (2001). ***الإدارة و التحليل المالي***. عمان، الاردن: دار البركة للنشر و التوزيع.

23-علي حنفي. (2008). ***مدخل الى الادارة الحديثة للتحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار والتمويل***. مصر: دار الكتاب الحديث.

24-مبارك لسلوس. (2004). ***التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

25-محمد محمود الخطيب. (2009). ***الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات***. الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

26-محمد الزعبي هيثم. (2000 الطبعة الاولى). ***الادارة و التحليل المالي***. عمان، الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

27-محمد الصيرفي. (2014). ***التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية***. دار الفجر للنشر والتوزيع.

28-محمد صالح الحناوي. (1988). ***الادارة المالية و التمويل***. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة.

29-محمد عقل مفلح. (2009). ***مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي***. عمان، الاردن: مكتبة المجتمع العربي.

30-محمد مصطفى السنهوري. (2013). ***إدارة البنوك التجارية***. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

31-محمد مطر. (2006 الطبعة الثانية). ***الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني***. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع و الطباعة.

32-محمود الزبيدي حمزة. (2010). ***التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل***. عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

33-مصطفى الشيخ فهمي. (2008 الطبعة الأولى). ***التحليل المالي***. رام الله، فلسطين.

34-مليكة زغيب، و ميلود بوشنقير . (2010 الطبعة الثانية). ***التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد***. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

35-ناجي الحيالي وليد، و خلف الله علي. (2014). ***التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الإنحرافات***. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

36-وليد الحيالي. (2004 الطبعة الاولى). ***الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي***. عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

37-وليد ناجي الحيالي، و خلف عبد الله علي. (2015). ***التحليل المالي لرقابة الأداء المالي والكشف عن الانحرافات***. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

38-يوسف كافي مصطفى. (2014). ***تحليل وادارة بورصة الاوراق المالية***. دمشق، سوريا: دار مؤسسة رسلان.

39-ناجي الحيالي وليد. (بدون سنة). ***الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي***. the arab open academy of danmark

ثانيا: رسائل ماجستير

40-خليل الجرجاوي حليمة. (2008). **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم** (رسالة ماجستير). 42. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

41-زاهر صبحي بشناق. (2011). **تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)**. *رسالة ماجستير*، 20. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية-غزة.

42-زهدي الشلتوني فايز. (2005). **مدى دلالة القوائم المالية كاداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية (رسالة ماجستير)**. 23. غزة، كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

43-شلال عكاب احمد. (03 08, 2017). **أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية(2005-2015)**. *رسالة ماجستير*، 11. عمان، كلية ادارة والاعمال، الأردن: جامعة ال البيت.

44-عادل عشي. (2001-2002). **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم -دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل**-بسكرة- (رسالة ماجستير). 14. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر .

45-عمر باذيب خالد محمد. (2011/2010). **مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية واثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك**. ***رسالة ماجستير***، 14. عمان ، كلية الأعمال، الاردن: جامعة الشرق الأوسط.

46-محمد حسن سامر. (2019). **مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي (مذكرة ماجستير)**. 20. الجامعة الافتراضية السورية.

47-محمد سامي لزعر . (2011-2012). **التحليل المالي للقوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي (رسالة ماجستير)**. 84-85. قسنطينة، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة المنتوري.

48-ناجي الحيالي وليد. (2007 الجزء الاول). ***اصول المحاسبة المالية***. منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

49-ولدرويس نذيرة. (2010). **الأصول المتداولة و مدى تأثيرها في التحليل المالي (مذكرة ماجستير)**. 126. البليدة، الجزائر: جامعة سعد دحلب

ثالثا: الاطروحات

50-فريدة تلي. (2018-2019). **استخدام الأساليب الكمية في قياس و إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة مصرف دبي الاسلامي في فترة 2001-2017)(اطروحة دكتوراه)**. 22. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر-بسكرة-.

51-نبيلة قدور. (2018-2019). **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام ألية المقارنة المرجعية (أطروحة الدكتوراه)**. 30. البويرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة محند اولحاج).

رابعا: المجلات

52-احمد عمر آدم محمد. (6 6, 2022). **العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية-دراسة ميدانية**. *المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال*، صفحة 476.

53-جايد سعود ، العامري مشكور، العبودي عبد الرزاق علي ، و ناصر فاتح جعفر. (29 12, 2019). **أثر قياس رأس المال الفكري على أداء المالي للوحدات الاقتصادية (دراسة عينة الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)**. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 139. العراق: جامعة المثنى العراق.

54-عبد القادر كموم. (01 06, 2018). **تسويق الخدمات المصرفية**. *مجلة دراسات اقتصادية*(29)، صفحة 30.

55-محمد حمد خلف ، و فريد ناجي احمد. (2017). **مخاطر السيولة واثارها على ربحية المصارف التجارية (دراسة عينة من المصارف التجارية في العراق)**. *مجلة كلية بغداد الاقتصادية*، 407ص. كلية الادارة والاقتصاد، العراق: جامعة تكريت.

56-محمود فوزي شعوبي، و الهام التجاني. (جوان, 2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011** ". *ابحاث اقتصادية وادارية العدد سابع عشر*، صفحة ص30

57-فتيحة بلجيلالي. (15 03, 2023). **تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج patrol (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائريةخلال الفترة 2016-2020)**. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، صفحة 255.

خامسا: الملتقيات والمداخلات

58-ب‌ن بلغيث مداني. (13-14 ديسمبر, 2011). **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة – دراسة حالة مطاحن الواحات**. *الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية* . البليدة ، جامعة سعد دحلب، الجزائر .

59-حسينة معاش. (27 12, 2021). ت**قييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على الحقوق الملكية**. *مقالة*، صفحة 57.

60-مبارك بوعشة . (بلا تاريخ). **ادارة المخاطر البنكية (مع اشارة خاصة للجزائر)** (مداخلة). 6. ام البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

61-مريم تواتي. (25 04, 2017). **مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع**. *مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع*، 08. بليدة: جامعة البليدة.

62-مصطفى بلمقدم، و راضية بوشعور. (14-15 ديسمبر, 2004). **تقديم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**. ***ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية***-*واقع وتحديات*-، 76. تلمسان: جامعة تلمسان

سادسا: المحاضرات

63-الهام عطاوي. (2020-2021). **محاضرات في مدخل الى ادارة البنوك (موجهة لطلبة السنة أولى ماستر)**. 34. سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة جيلالي ليابس.

64-بنية محمد. (2018-2019). م**حاضرات في التحليل المالي**. ***محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص تسويق الخدمات***، 52. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

65-عقيلة ذبيح ، و زيتوني كمال. (2020/2019). **تقنيات وأعمال البنوك (محاضرات)**. 12. مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد بوضياف.

سابعا: القوانين والمراسيم

66-الجريدة الرسمية ,2009) . مارس 25 .(**قواعد تقييم المحاسبة و محتوي الكشوف و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها** .*قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008*) .26 ,ا. 19 (Éd. ,الجزائر.

.

المراجــع الأجنبية:

67- Aboura, A. (2020-2021). **Les Nouvelles Technologies De L'information Et De La communication, Element De Performance De la Banque Algerienne Realite Et Perspectives (deplome de Doctorat).** 16. sidi belabbas, science commercial: universite djillali liabes.

68- archer S.H, & Choate, G. (1979). ***Financial manegment.*** **new york: john wiley and son.**

69- ***Association Professionnelle Tunisienne des Banques et des Etablissements Financiers***. (s.d.). Récupéré sur RISQUES BANCAIRES et Environnement international: http://www.apbt.org.tn

70- gérard, m. (1999). *gestion financiere.* paris: bréal.

71- Lauzale, P. (1986). *Controle de gestion et budget.* Paris, france: serey.

الملاحق

الملحق رقم (01):

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	246	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
Prêts et créances sur la clientèle	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	**1 510 752 060**	**14 043 820**
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
Autres actifs	**66 935 395**	**47 818 018**
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

PASSIF	2021	2020
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	2 022 287 511	1 901 513 860
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
Autres passifs	**132 959 651**	**109 956 773**
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	**150 000 000**	**150 000 000**
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

الملحق رقم (02):

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2021	2020
ENGAGEMENTS DONNES	**652 357 532**	**899 978 068**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 537 115	9 626 660
Engagements de financement en faveur de la clientèle	311 592 293	531 579 642
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	81 453 196	97 217 670
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	249 774 927	261 554 097
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**876 604 584**	**885 287 321**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	311 309 012	319 991 748
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

الملحق رقم (03):

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2021	2020
+ Intérêts et produits assimilés	146 275 080	134 401 409
- Intérêts et charges assimilées	-55 882 188	- 53 050 438
+ Commissions (produits)	2 373 492	2 241 709
- Commissions (charges)	-56 268	- 26 690
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-2	- 1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 523 098	1 794 246
+ Produits des autres activités	384 198	2 422 196
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	94 617 409	**87 782 431**
- Charges générales d'exploitation	-22 778 789	- 20 202 660
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 543 960	- 1 530 775
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	70 294 660	**66 048 996**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-64 516 626	- 55 185 699
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	52 166 617	17 284 504
RESULTAT D'EXPLOITATION	**57 944 651**	**28 147 801**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**57 944 651**	**28 147 801**
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 254 172	- 5 100 136
RESULTAT NET	**46 690 479**	**23 047 665**

الملحق رقم (04):

Année	N-2	N-1	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
Fond social	91 108 162	91 258 640	0	257 100 000	272 030 283	294 710 797	325 137 943	363 308 031
Réserves	0	0	0	0	0	0	0	0
Résultat reporté	0	0	0	0	0	0	0	0
Écart d'évaluation	0	0	0	0	0	0	0	0
Actif net	***91 108 162***	***91 258 640***	***0***	***257 100 000***	***272 030 283***	***294 710 797***	***325 137 943***	***363 308 031***
Résultat de l'exercice	150 478	646 457	0	14 930 283	22 680 515	30 427 149	38 170 088	45 909 246
Total fonds propres	***91 258 640***	***91 905 097***	***0***	***272 030 283***	***294 710 798***	***325 137 946***	***363 308 031***	***409 217 277***
Emprunt auprès des établissements de crédit	0	0	0	42 858 772	42 858 772	34 287 017	25 715 263	17 143 509
Autres emprunts à terme	0	0	0	0	0	0	0	0
Compte courant associé bloqué	0	0	0	0	0	0	0	0
Total DLMT	***0***	***0***	***0***	***42 858 772***	***42 858 772***	***34 287 017***	***25 715 263***	***17 143 509***
Total ressources permanentes	***91 258 640***	***91 905 097***	***0***	***314 889 055***	***337 569 570***	***359 424 963***	***389 023 294***	***426 360 786***
Investissements	38 265 599	35 794 593	0	293 115 775	293 115 775	293 115 775	293 115 775	293 115 775
Amortissements et pertes de valeur (en -)	26 469 468	29 009 839	0	8 635 913	17 271 825	25 905 738	34 543 650	43 179 563
Immmobilisations nettes	***11 796 131***	***6 784 754***	***0***	***284 479 862***	***275 843 950***	***267 210 037***	***258 572 125***	***249 936 212***
Fonds de roulement net FRNG	***79 462 509***	***85 120 343***	***0***	***30 409 193***	***61 725 620***	***92 214 926***	***130 451 169***	***176 424 574***
Stocks	8 054 391	8 887 190	0	679 315	817 300	921 500	934 600	987 500
Réalisables	4 933 891	5 297 490	0	1 222 700	1 477 100	1 635 500	1 689 700	1 800 810
Compte courant associé	0	0	0	0	0	0	0	0
Créances impot	37 602	107 668	0	0	0	0	0	0
Total actif circulant hors trésorerie	***13 025 884***	***14 292 348***	***0***	***1 902 015***	***2 294 400***	***2 557 000***	***2 624 300***	***2 788 310***
Disponibilités	97 769 309	100 704 297	0	29 591 677	60 721 719	91 056 023	129 338 369	175 176 663
Total actif courant	***110 795 193***	***114 996 645***	***0***	***31 493 692***	***63 016 119***	***93 613 023***	***131 962 669***	***177 964 973***
Dettes d'exploitation	29 585 619	29 049 229	0	814 700	932 600	947 800	987 200	1 010 600
Dettes fiscal	1 747 063	827 074	0	269 800	357 900	448 300	524 300	529 800
Compte courant associé	0	0	0	0	0	0	0	0
Total passif circulant hors trésorerie	***31 332 682***	***29 876 303***	***0***	***1 084 500***	***1 290 500***	***1 396 100***	***1 511 500***	***1 540 400***

Trésorerie passif	0	0	0	0	0	0	0	0
Total passif courant	***31 332 682***	***29 876 303***	***0***	***1 084 500***	***1 290 500***	***1 396 100***	***1 511 500***	***1 540 400***
Besoin en fond de roulemetn d'exp	***-16 597 337***	***-14 864 549***	***0***	***1 087 315***	***1 361 800***	***1 609 200***	***1 637 100***	***1 777 710***
Besoin en fonds de roulement hors exp	***-1 709 461***	***-719 406***	***0***	***-269 800***	***-357 900***	***-448 300***	***-524 300***	***-529 800***
Besoin en fond de rouelement BFR	***-18 306 798***	***-15 583 955***	***0***	***817 515***	***1 003 900***	***1 160 900***	***1 112 800***	***1 247 910***
Trésorerie nette (FRNG - BFR)	***97 769 307***	***100 704 298***	***0***	***29 591 678***	***60 721 720***	***91 054 026***	***129 338 369***	***175 176 664***
Trésorerie nette (Disponibilités - CBC)	***97 769 309***	***100 704 297***	***0***	***29 591 677***	***60 721 719***	***91 056 023***	***129 338 369***	***175 176 663***
Total bilan	***122 591 324***	***121 781 399***	***0***	***315 973 554***	***338 860 069***	***360 823 060***	***390 534 794***	***427 901 185***

الملحق رقم (**05**):

Ratio	N-2	N-1	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
Ratio de profitabilité								
Compétitivité		2,79%	-100,00%		25,00%	20,00%	16,67%	14,29%
Croissance		6,89%	-100,00%		25,00%	20,00%	16,67%	14,29%
Création de valeur	72,01%	74,87%		58,79%	58,79%	58,79%	58,79%	58,79%
Poids du personnel	49,91%	47,92%		17,78%	14,58%	12,45%	10,94%	9,81%
Rentabilité								
R. commerciale	1,77%	7,41%		31,17%	36,18%	39,52%	41,90%	43,96%
R. financière	0,17%	0,71%		6,68%	9,16%	11,09%	12,43%	13,34%
R. économique	0,12%	0,53%		5,44%	7,36%	9,06%	10,35%	11,32%
R. d'exploitation	32,00%	36,67%		46,84%	48,72%	49,97%	50,86%	51,79%
Structure								
Autonomie financière				634,71%	687,63%	948,28%	1412,81%	2387,01%
Couverture risque liquidatif	74,44%	75,47%		86,09%	86,97%	90,11%	93,03%	95,63%
Capacité de remboursement	0,00	0		1,660145	1,276831266	0,829929985	0,524201289	0,3002616
Equilibre financier à long terme	610,04%	595,57%		1598,79%	2690,27%	3606,37%	4970,89%	6327,29%
Liquidité								
Générale	353,61%	384,91%		2903,98%	4883,08%	6705,32%	8730,58%	11553,17%
Réduite	41,57%	47,84%		175,38%	177,79%	183,15%	173,62%	181,01%
Immédiate	312,04%	337,07%		2728,60%	4705,29%	6522,17%	8556,95%	11372,15%

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 22 نوفمبر

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): قواسم بثينة الصفة: طالب دكتوراه، باحث، ماستر

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 126796068 والصادرة بتاريخ: 2021/05/19

المسجل(ة) بكلية/معهد: علوم اقتصادية قسم: علوم مالية و محاسبة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة ليسانس، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات التحليل المالي

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/02

توقيع المعني(ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 22 ماي 22

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عشوري ياسمين الصفة: طالب، أستاذ: ماستر

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 198933736 والصادرة بتاريخ 17 - 05 - 2022

المسجل(ة) بكلية / معهد: العلوم الاقتصادية قسم: علوم مالية ومحاسبة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: تقييم الأداء المالي للبنوك الصناعية باستخدام

مقياس التحليل المالي

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/08

توقيع المعني (ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

بسكرة في:.....

إذن بالطبـــع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة):بوعكاز سميرة

الرتبـــــة:محاضر ب

قسم الارتباط :العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر للطلبة : 1.قراسم بثينة 2 ـ غزارة ياسمين

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصـــــص:محاسبة وتدقيق

بعنـــــوان:تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام مؤشرات التحليل المالي

دراسة حالة : البنك الوطني الجزائري BNA

أرخص بطبع مذكرة الماستر المذكور.

الأستاذ المشرف رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية
الرقم : 108 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في : 26 - 02 - 2023
إلى السيد : مدير البنك الوطني
الجزائري - بسكرة -

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – قواسم بلينة

2 – غرارة ياسمين

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة وتدقيق

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام مؤشرات التحليل المالي "

تحت إشراف : د/ بوعكاز سميرة

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

Directeur de Réseau
Kh. BOULILA

ع/ عميد الكلية
نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
د . غربي وهيبة

جامعة بسكرة
ص.ب 145 ق.ر - بسكرة